

وطبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة كذلك بمجموعة من طلبات الإحاطة، وأولها الإحاطة التي سيتقدم بها الفريق الدستوري.

الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق، تفضلوا الأستاذ.

المستشار السيد المهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس، اخترنا داخل الاتحاد الدستور من خلال هذه الإحاطة علما أن نقاسم مع المواطنين هما أصبح يشغل بالنا بمجدة، نترجمه من خلال إشكالية مدى مساهمة الإعلام العمومي للمتحولات الجذرية التي يشهدها المغرب، كل ذلك بالطبع بمقاربة مع طموحات المغاربة المعقود على الدستور. والحال، السيدات والسادة، أن الدستور الذي تعاقدا على مضامينه، وسلمنا بمرتكزاته، وآمنا بروح التغيير التي يبعثها في جسم كل من الفرد والدولة، من أهم ما جاء من أجله القطع مع الأساليب الماضوية المستبعدة في تدبير شؤون المواطنين وتكريس توجه الانفتاح عموما والديمقراطية منه على وجه الخصوص، وجعل عمل الأفراد والمؤسسات مؤطرا بالإخلاص للوطن والطموح في العطاء والإبداع والبناء.

والإعلام لا يمكن أن يستثنى من هذا المنطق، بل أنه يتحمل مسؤولية حاسمة وحساسة في مواكبة الديناميات المنبثقة عن الإصلاح الدستوري والمؤسسي، فهو رقيب على الإصلاح، بل يكاد يكون محفز له لما لديه من قدرة على تأثر المسار بالنقاشات المرتبطة بالإشكاليات... وإنتاج الأفكار القيمة الكفيلة بمعالجتها وتوضيحها، كل ذلك بإشراك حضاري لكل الطاقات الحية داخل هذا المجتمع.

هذا هو الطموح على الأقل كما نراه، السيد الرئيس، المعقود على الإعلام العمومي في هذه المرحلة المؤسسة، لأنها تؤسس لمغرب جديد، فأين نحن من ذلك؟ هل فعلا استوعب الفاعل الإعلامي العمومي ذلك؟ أو بالأحرى أو بشكل أدق هل آمن القهجون على الإعلام العمومي جسامة الأمانة الملقاة على عاتقهم تحت رقابة المواطنين ومؤسسات الدولة؟

السيد الرئيس،

لما تطلعتنا الصحافة على المنطق الذي لا يزال يتحكم في عقليات بعض المسؤولين داخل قنوات الإعلام العمومي، نطرح أكثر من تساؤل حول مدى تخلص هذه القنوات من الإرث الماضوي، ذلك الإرث الثقيل الذي عنوانه الإملاءات والتحكم والرقابة على الإبداع وطمس ملامح الواقع، بل تزييفه في خدمة التوجه الوحيد.

ولاشك أنكم تابعتم مع حدث مع صحافي مرموق، كان يقدم النشرة

محضر الجلسة رقم 891

التاريخ: الثلاثاء 16 شعبان 1434 (25 يونيو 2013)

الرئاسة: المستشار السيد عبدالرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وإثنان وثلاثون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة التاسعة والثلاثون بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال جلستنا هذه، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، والكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، يخبر من خلالها المجلس الموقر أنه سيمثل الحكومة خلال جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 25 يونيو 2013، نيابة عن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وأن السيد وزير التعليم العالي سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة للسيد وزير التجهيز والنقل لارتباط هذا الأخير بنشاط ملكي.

أما بخصوص الأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 25 يونيو:

- فعدد الأسئلة الشفهية: 6 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتائية: سؤال واحد؛

- عدد الأجوبة الكتائية: جواب واحد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الأمين.

والعفارية، اكتشفنا وبالحجج الدامغة تمساحا غليظا يشرف على تدبير هذه المؤسسة العمومية منذ سنة 2004، لكن للأسف الشديد، تبين لنا أن السيد رئيس الحكومة لن يتمكن من إزاحته من هذا المنصب الذي شاخ فيه، مما جعلنا نلجأ اليوم ومن خلالكم إلى جلالة الملك حفظه الله ونصره من أجل التدخل لوضع حد للممارسات المدير العام، الذي يتسبب يوميا في نزيفه القاتل داخل هذه الوكالة الوطنية، التي كانت في وقت سابق وإلى عهد قريب نبراسا ينير الطريق للإدارة العمومية ومثلها الأعلى.

السيد الرئيس،

إننا كبرلمانيون مسؤولون أمام الله وأمام الوطن وأمام جلالة الملك عن هذا الإئتلاف المستمر للدور التاريخي والنيل الذي كانت تلعبه إدارة المحافظة، من خلال سكوتنا على التجاوزات والأخطاء الجسيمة التي يرتكبها المدير العام لهذه الوكالة، وتتجلى على سبيل المثال لا للحصر في تشريع المدير العام وإصدار منشور وقرارات تضرب في عمق القوانين التي صادق عليها البرلمان، وتسبب بجيوب المواطنين من أجل إغناء هذه الوكالة بطريقة غير مشروعة، وذلك من خلال وضعه لجدول تعريفية مخالف للقانون الجاري به العمل، دون أن يستطيع شهره للعموم، مما يؤدي لابتزاز يومي للمواطنين، ويشجع على تفانم ظاهرة الرشوة في المرفق العمومي، وكذلك تجاهله لخصوصيات المؤسسة التقنية بالاستغناء على خدمات الطبوغرافيين الخواص الذين قدموا ولا زالوا يقدمون خدمات جليلة لهذه المؤسسة.

كما أن السيد المدير العام لهذه المؤسسة قد قام بصفقة مشبوهة، وذلك باقتناء طائرة ثالثة إضافية بـ 22 مليون دولار، رغم أن الإدارة ليست في أمس الحاجة إليها.

السيد الرئيس،
نلتمس اليوم التدخل العاجل لجلالة الملك نصره الله لترتيب بيت هذه المؤسسة، مطالبين كافة مكونات مجلسنا الموقر بتكوين لجنة تقصي الحقائق في هذه المؤسسة الإستراتيجية لكي تقوم بأدوارنا الرقابية على الوجه الأكمل، من أجل إرساء أسس مؤسسة عمومية مسؤولة تعنى بشؤون إدارة المحافظة العقارية، وتساهم بشكل فعال في بناء الأوراش الكبرى الماضية فيها بلادنا لا لعرقلتها.

وفي انتظار ذلك، يطالب فريقنا طبقا لمقتضيات المادة 102 من الدستور بعقد لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية بحضور الرئيس المدير العام للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية لتدارس مختلف الإشكالات العويصة التي تعيشها هذه المؤسسة، والابتزاز الذي يتعرض له المواطنون بها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا لك.
والكلمة الموالية في إطار دائما إحاطة المجلس علما للفريق الحركي، تفضل

الرئيسية في القناة الأولى، حينما ظن أن بإمكانه أن يبدع في مغرب جديد، وحينما آمن بالمهنية لا بالولاءات، وحينما كذلك رفض تبني البغابغية في تقديم الأخبار، لأنه يجترم موقعه، ويجترم أكثر المواطن الذي هو في خدمته.

هذا الصحفي الذي هو "محمد رضى الليلي" الذي تم الاستغناء عن خدماته في النشرة الرئيسية، لأنه كما تقول المسؤولة عن الأخبار لم يقبل بقراءة الورقة التي تسلم له من لدن رئيس التحرير، وكأنا داخل تكتة لا مجادلة فيها في الأوامر، ولا حق فيها في طرح التساؤلات، والأوامر فقط ولا شيء غير الأوامر المقدسة.

هل هذا هو الإعلام الذي يتماشى مع دستور 2011؟ هل هذا هو الإعلام الذي يستحقه المغاربة اليوم في ظل الانفتاح الديمقراطي والفكري والثقافي والديني؟

نحن كبرلمان لما حررنا المجال السمعي والبصري، وأعطينا كل الشروط القانونية الكفيلة بضمان الاستقلالية، لم نكن نظن أننا سنزج وصايا لأجل أخرى، وصايا العقلية والأخبار المفروضة، وهذا بالطبع غير مقبول ولا يمكن السكوت عنه.

لأجل ذلك وحتى نستمر في تحمل مسؤولياتنا في تصحيح الانزلاقات التي قد تجعل الإعلام ثقلا عن الإصلاح لا رافعة له، أطلب من المجلس الموقر أن يفكر جديا في تشكيل لجنة تقصي حقائق، استنادا إلى التصريحات التي أدلت بها المسؤولة عن الأخبار بالقناة الأولى بخصوص...

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار، رجاء يجب أن نحترم الوقت.
الكلمة للفريق الموالي، فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار إحاطة المجلس علما، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد توفيق كيل:

شكرا السيد الرئيس.
السادة الوزراء،
السيدة، السادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، نعود مرة أخرى لنحيطكم علما في عهد الدستور الجديد، والذي كنا ننتظر فيه القطع مع أساليب التدبير السيء ومع الاستبداد ونهب أموال المواطنين، بقضية لن تقول أنها طارئة بل نقول بأنها كارثة أصبحت تهدد مصالح الوطن والمواطنين، حيث سبق لنا أن أشرنا في مناسبات عدة، تهم الترتدي الواضح والتدني المتفان للخدمات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية للمحافظة على الأملاك العقارية، مؤكداين لكم وللرأي العام الوطني بأن هذه الوضعية الكارثية قد استعصى أمرها على السيد وزير الفلاحة والصيد البحري وعلى السيد رئيس الحكومة كذلك، مبرزا لكم بأنه في زمن لغة التامسح

والحراس الغابويين في هذه المنطقة الذين خلدوا في مواقعهم منذ ما يزيد عن 15 سنة، وكذا التزام المساواة في توزيع الدعم المخصص للمجتمع المدني من ميزانيات الجماعات الترابية الجهوية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد رئيس الفريق.

الكلمة للفريق الموالي دائما في إطار إحاطة المجلس علما، وهو الفريق الفيدرالي، تفضل الأستاذ فاتحي، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين،

يوما بعد يوم يزيدنا التدبير السياسي المرتبك والمحدود الأفق للحكومة للشأن العام جرعة جديدة من القلق على مستقبل بلادنا في خلق المزيد من التراكبات على مستوى الآليات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، والتي كانت أملا موعودا بفعل المضامين ذات المحوالة الديمقراطية لدستور 2011.

لا ينتج مشهدنا السياسي اليوم -للأسف- إلا خطابا سياسيا ذاتيا، ضعيفا، شعبويا، امتدت تداعياته إلى وضعنا الاقتصادي والاجتماعي، وأصبحنا رهين ساسة في صراعهم العبيث يقدمون الحزب والعشيرة، ويؤخرون الوطن ومستقبله.

لقد أضحت القرارات الحكومية لا تتورع عن الخروج عن قواعد اللياقة السياسية والاجتماعية، ويمكن أن نقول أن المناظرة الأخيرة حول إصلاح النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية مثال لذلك، والتي جاءت كقرار فوقي دون اعتبار للمؤسسات النقابية، والتي بحكم المنطق الديمقراطي هي أول من يجب التعامل معه في هذا الأمر في إطار الحوار الاجتماعي.

وللعلم، فإن إصلاح النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وإصلاح منظومة الأجور شكل محورا أساسيا من اتفاق 26 أبريل 2011، وهو الدليل العملي على أن المركزيات النقابية مؤمنة بالإصلاح وقادرة على إنجاحه.

إن معاداة الحكومة للحوار الاجتماعي المعلق منذ أكثر من سنة، وتجميد اتفاق 26 أبريل، تعكس في العمق ضعف القناعة لدى الحكومة بالديمقراطية التشاركية.

هذه الديمقراطية التي أنتجت مدونة الشغل ومدونة التغطية الصحية والقانون 50.05 المتعلق بالنظام الأساسي للوظيفة العمومية نفسه، لكن مما يجز في النفس، وما يعتبر استخفافا بمئات الآلاف من الموظفين والموظفات وإنكار في جهود كل الموظفين السابقين في بناء الإدارة المغربية، هو حين تتكاثف جهود السيد رئيس الحكومة وبعض وزرائه في كيل كل الشرور

السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

على إثر الجلسة الشهرية لمساءلة السيد رئيس الحكومة، والتي خصصها مجلس المستشارين للتداول حول الغطاء الغابوي واعداد التراب الوطني، أود بهذه المناسبة أن أحيط المجلس الموقر علما وعبره الرأي العام الوطني بما يلحق بالقطاع الغابوي من أضرار بمنطقة الأطلس المتوسط والأطلس الكبير الأوسط، وتحديدًا بإقليمي ميدلت وخنيفرة، وهي أضرار ناتجة عن تصرفات بعض الجهات التي أصبحت متخصصة في التدخل في كل صغيرة وكبيرة تم هذا القطاع الحيوي، وتوظفه لأغراض غير بريئة، تتوخى استمرار التحكم في هذا القطاع وإخضاع ساكنة المنطقة والجماعات المعنية لمخططاتها البعيدة عن مصلحة القطاع.

وسيرا على نهجها التحكيمي، فقد عملت هذه الجهات في محاولات يائسة وبمختلف الأساليب للنيل من تعاونية غابوية بجماعة سيدي يحيى ويوسف بإقليم ميدلت، وهي التي تأسست طبقا للقانون من طرف مواطنين بسطاء، هاجسهم الأوحده وهو المحافظة على الرصيد الغابوي بالمنطقة.

فإن هذه التعاونية، السيد الرئيس المحترم، قد خضعت مؤخرا لعدة عمليات افتتاح وتفتيش عبر لجن مركزية وجموية، ولم تثبت أي تصرف مخالف للقانون، بل ثمنت عمل التعاونية ونهت بتسييرها الذي جعلها تعاونية نموذجية في هذه المنطقة.

ومن هذا المنبر، السيد الرئيس، نطلب دعم جميع التعاونيات الغابوية، لأنها تساهم بشكل كبير في التنمية الغابوية والمحافظة عليها.

ومع ذلك، وإمعانا في المخطط التحكيمي، لجأت هذه الجهات إلى التشكيك في آخر عملية لبيع المنتج التي تمت يوم الخميس الماضي عبر إطلاق اتهامات لا سند لها، مشفوعة بشكايات موجهة إلى المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر.

ورفعا لكل لبس، نؤكد أن هذه العملية تمت في شفافية تامة، حيث تم عرض 50 قطعة مخصصة للتدفئة والنجارة، وشارك في هذه الصفقة العمومية ما يزيد عن 50 متباري، ونضع رهن إشارة كل الأطراف المسؤولة المعنية والمختصة تسجيلا بالصوت والصورة لهذه العملية.

وبناء على ما سبق، وربطاً للمسؤولية بالمحاسبة، فإننا، السيد الرئيس، نطالب ومن موقع هذا المنبر الموقر من الجهات الحكومية المختصة التدخل لوضع حد لهذه الوضعية الاستثنائية التي يعيشها قطاع المياه والغابات بهذه المنطقة.

كما ندعو الحكومة إلى إعمال المتعضيات القانونية المتعلقة بحركة الأعوان

السيدة والسادة المستشارين،
من هذا المنبر، أؤكد وأذكر الحكومة لأن الذكرى تنفع المومنين، بأنه في السنة الماضية قد تم الوقوف استنادا إلى تقارير أنجزت في الموضوع على أن هناك شواطئ تنعدم فيها الشروط الصحية، ورغم وجود هذه التقارير، ورغم مضي سنة كاملة، في الأسبوع المنصرم الرأي العام الوطني اطلع على نفس التقارير تؤكد للمرة الثانية على أن نفس الشواطئ لازالت الشروط الصحية منعدمة فيها، وأن الحكومة لم تحرك ساكنا بخصوصها.

نحن في الفريق الاشتراكي نؤكد بأن هذا الوضع المأساوي الذي تعرفه بعض شواطئ المملكة يرجع بالأساس إلى الإهمال، وإلى عدم تحمل بعض المجالس المنتخبة لمسئوليتها في استمرار نظافة الشواطئ نتيجة التسبب والاستغلال البشع وسلوكات السمسرة، وغيرها من مظاهر الربح والفساد. وبالتالي، فإننا نحمل الوزارة الوصية والحكومة برمتها إلى ضرورة التحرك قبل فوات الأوان من أجل تحمل المسؤولية كاملة لوقف هذا الفساد الذي أضر بالبيئة والشواطئ التي يتضرر منها المواطنين.

كما أن الحكومة ملزمة بالتحرك العاجل لوقف هذا العبث الذي يصيب المال العام والممتلكات العامة عوض الخطابات المتكررة حول محاربة الفساد، وعوض السياسة الانتقائية التي لا نرى مصداقية فيها.

باسم الفريق الاشتراكي، نيب بالحكومة إلى الكف عن التناح عن التزاشق الداخلي بين أغلبيتها، وعوض هذا التناح أن تنكب على القضايا الحيوية التي تهم المواطنين وصحتهم، ومن ضمنها نظافة الشواطئ وتجهيزها لاستقبال ملايين المواطنين خلال هذا الموسم. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد رئيس الفريق.

الكلمة الموالية لفريق الأصالة والمعاصرة دائما في إطار إحاطة المجلس علما، تفضلوا السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس، أتم وزملاؤنا في المجلس، وأرشف المجلس كذلك شاهدون على أننا كنا خلال فترة ماشي قصيرة، كنا حريصين مثلما كان غيرنا كذلك حريصا على إثارة ما نعتبره قضايا جوهرية وألويات تهم الوطن وتمام المواطنين، سواء في إطار الإحاطات أو في إطار جلسات الأسئلة الشفوية أو في إطار جلسات المساءلة الشهرية التي كينظمها المجلس مع السيد رئيس الحكومة، والتي لا يقدم فيها إلا نادرا سوى أجوبة يختلط فيها ما هو دعوي بما هو شعوي بما هو (Polémique) بما هو عائم بخطاب عام وعائم وفضفاض.

مثلا كنا كذلك في الكثير من المناسبات حذرنا وحذر غيرنا الحكومة

لنظام الوظيفة العمومية، فهي ترهق الميزانية، وهناك من طالب بالاستعاضة بمدونة الشغل عن هذا النظام، وهناك من استعان برسالة الغفران للمعري ليحدثنا عن جنة الوظيفة العمومية وسعيها لما عداها، بعد أن استنفذ ذخائر كليلة ودمنة.

هل وصل سوء النظام إلى هذا الحد؟ هل موظفون وموظفاتنا عبء إلى هذا الحد رغم أن المقارنة البسيطة تجعلنا أقل كلفة وأقل عددا؟ لكن يبدو أن الأمر منهجا سيسري على الصحة، ويسري على التعاقد، ويسري على نظام خدم البيوت، وأيضا وربما على قانون النقابات والقانون التنظيمي للإضراب.

إن مقاطعاتنا كمرورية لهذه المناظرات نابع من إيماننا بالشرعية الدستورية التي تكفل لنا الدفاع عن المهام المنوطة بنا، والدفاع عن حق الطبقة العاملة في أن يكون صوتها حاضرا في القضايا التي تمس مصيرها. لذلك، فبدل أن تفتح الحكومة حوارا حقيقيا مسؤولا ومنتجا، نراها تواصل نهجها في إصلاح الواجحة والخطابات الدعائية في إطار اللوائح والحوارات، وزد إلى ذلك المناظرات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة الموالية للفريق الاشتراكي دائما، تفضل السيد رئيس الفريق الأستاذ علمي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين،

باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، نتوجه إلى الحكومة من أجل أن تتحمل مسؤوليتها كاملة في إخبار المواطنين وتحسيسهم بخطورة التوجه إلى بعض الشواطئ الملوثة، وأن تقوم كذلك بالإجراءات اللازمة لمنع الاصطيف فيها لأنها تشكل خطرا على صحة المصطافين، و"الصحة تاج فوق رؤوس الأصحاء"، وهي من مسؤولية الدولة.

كما أننا ندعو الحكومة إلى تشجيع الشواطئ النظيفة وتوجيه المواطنين صوبها، وأن تتحمل مسؤولياتها في تجهيز هذه الشواطئ بالمرافق الصحية ومرافق الترفيه والراحة والتغذية وغيرها في إطار توفير شروط ملائمة للاصطيف.

لكن مع كامل الأسف، فإن مجموعة من الشواطئ التي بذل فيها مجهود كبير خلال السنوات الماضية من أجل تنظيفها وحظيت باللواء الأزرق، نجدها اليوم قد تدهورت وأصبحت حالتها البيئية كارثية.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

تدخل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية اليوم، وفي إطار الإحاطة، يخص موضوعا يستأثر باهتمام الرأي العام الوطني، وذلك نظرا لتدهور المقلق للمؤشرات الماكرو اقتصادية والتصدع الخطير الذي تعرفه المالية العمومية ببلادنا، خاصة بعد التطورات الأخيرة غير المطمئنة، والتي تشير إلى قرب نفاذ احتياطي بلادنا من الموجودات الخارجية الصافية أو العملة الصعبة، والذي عرف تراجعاً خطيراً خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الجارية، إذ بلغ ما مجموعه 18 مليار دولار، مسجلاً بذلك تراجعاً متواصلاً بنسبة 0,5% إلى حدود 7 يونيو الجاري.

السيد الرئيس،

إن هذا الوضع يبقى -مع الأسف- الأسوأ فيما يرتبط باحتياطات المغرب من العملة الصعبة خلال السنوات الستة الأخيرة، وينذر لا قدر الله بوضع كارثي، يعيدنا إلى الوضعية الاقتصادية الصعبة التي اجتازها المغرب نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، والتي أخضعت بلادنا لبرنامج التقويم الهيكلي.

إن الفريق الاستقلالي، وإذ يثير اليوم هذا الموضوع، يرى من واجبه أن يعيد التذكير من باب قوله تعالى: "وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ" بمذكرة حزب الاستقلال "جهاد الكرامة" وبموقف الفريق إبان مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2013، والتي نبه من خلاله إلى الخطورة التي أصبحت تنسم بها الوضعية الاقتصادية الوطنية، مقترحا في نفس الوقت على الحكومة مجموعة من الاقتراحات العملية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتجاوز الأزمة، لكن مع الأسف ذلك الاقتراح بقي بدون جدوى.

السيد الرئيس،

إننا اليوم وقبل الغد، وفي ظل هذه الظروف والإكراهات الاقتصادية الصعبة، نحذر الحكومة من اتخاذ أي إجراء أو تدبير قد يمس بالقدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، خاصة مع اقتراب شهر رمضان الأبرك الذي يرتفع فيه الاستهلاك والطلب على المواد الأساسية، مما من شأنه أن يؤثر سلباً على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية ويعصف -لا قدر الله- بكل ما بذلته بلادنا في العشرة الأخيرة من مجهودات جبارة في هذا المضمار. داعين بالمناسبة إلى جمع اللجنة المختصة بصفة استعجالية لمناقشة هذا الموضوع الحيوي والهام، إذ ليس هناك متسع للوقت، والمزيد من الانتظارية سيعمق الأزمة أكثر.

من خطورة التخلي عن مسؤوليتها الجسمة في هذا المنعطف التاريخي الهام اللي كتعيشو بلادنا بعد المصادقة على الدستور الجديد.

وكنا في تلك المناسبات حذرنا ولازلنا نحذر الحكومة من مخاطر التحول إلى ما يشبه حكومة تصريف الأعمال، لأننا لاحظنا في غمرة هذا التزاشق الإعلامي وصرف الجهد والطاقة في معارك، في الكثير منها خاوية على حساب القضايا الملحة ديال الوطن والمواطنين، لاحظنا بأن هناك شعور عام من القلق يكبر، وأن هناك حالة من اللاتيقين تسود عدة أوساط، وأن هناك روح من التشاؤم ومن الإحباط، وأن البلد بسبب ارتباك الحكومة وعجزها عن إدارة الملفات والشؤون ديال البلد، بالصرامة وبالجدية المطلوبة، البلد تحول إلى ما يشبه واحد النوع من قاعة الانتظار الكبرى.

وفي سياق ذلك كتكبر وكتفانم المشاكل ديال المواطنين والانتظارات ديال المواطنين، الأزمة تدق بقوة على الاقتصاد الوطني، المقالوة الوطنية تعيش في صمت صعوبات كبيرة، الفئات الضعيفة والهشة من المواطنين المغاربة يعانون بقسوة قل نظيرها من جراء ارتفاع الأسعار وقسوة الحياة، والشباب والمعطلين، وأضف إلى ذلك.

الدستور معطل، ورش تفعيل وإعمال الدستور مازال في بداياته الأولى، بعد مرور سنة ونصف غموض بشأن الانتخابات المقبلة، أضف إلى ذلك اختلالات تبرز على مستوى الجماعات الترابية، أصبحنا نعيش وضع غريب، أعطي مثال واحد بلدية بوجنيبة التابعة للنفوذ الترابي لإقليم خريبكة، كتعيش شلل تام، أغلبية المستشارين من مختلف الأحزاب هاذي 39 يوم وهما في اعتصام مفتوح، البلدية ثلاثة ديال المرات كترفض الحساب الإداري ديالها، وأغلبية المستشارين يتحدثون عن تلاعبات وعن إنفراد في التسيير من طرف الرئيس، كل ذلك والوزارة الوصية صامتة، حقيقة نحن نستغرب ولا نفهم ما الذي يحدث.

إنها فرصة تاريخية ثمينة، نخشى، كما قال إخواننا قبل قليل، أن تضيع هذه الفرصة، لأن الفرص التاريخية اللي هي من الذهب لا تتاح للشعوب والأمم إلا في لحظات فارقة من تاريخها.

وندعو الحكومة إلى تغليب منطق الحكمة، وباراكاً من الصراعات الخاوية، لأن القضايا ديال المواطنين غادية وكتكبر، والتكلفة ديال الإصلاح ستكون مضاعفة إذا ما أخلفنا الموعد. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الرئيس.

وأخر كلمة في إطار إحاطة المجلس علما هي للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، والكلمة للسيد رئيس الفريق. تفضل الأستاذ الأنصاري.

أريد أولاً أن أقول أن السيد الوزير موجود مع جلالة الملك، إذن لي الشرف أن أنوب عنه رغم أن الأسئلة ليست بالسهلة، ولكن سأحاول إن شاء الله قدر المستطاع أن أجيب على هاته التساؤلات.

فيما يخص إشكالية المسطرة المتبعة، المسطرة الموجودة حالياً تعرفونها جميعاً، عندما تتم المعاينة بطريقة آلية من قبل كتاب الضبط لدى المحاكم ومحضلي الخزينة للمملكة والأميرين بالصرف وإدارة الجمارك، هذه هي المسطرة المتبعة إلى اليوم. يؤدي صاحب الذعيرة ذعيرته في أجل لا يتجاوز 15 يوم بعد الإشعار، ولكن هاته المسطرة ثقيلة ومتعبة بالنسبة للمواطنين. إذن لا بد هناك الآن في إطار تبسيط المسطرة، وهي موضوع السؤال، مستقبلاً إن شاء الله هناك إنجاز معلوماتي أنجز بين وزارة التجهيز والنقل بشراكة مع الخزينة العامة للمملكة، تطبيقاً إعلامياً (un logiciel)، سيتم العمل به قريباً، يمكن من استخلاص هاته الغرامات عبر الأنترنت، إذن سندخل على مستوى أداء الذعائر باستعمال المعلومات التي أشرتم إليها في سؤالكم، وبإمكان المؤدي للذعيرة الإطلاع على جميع مخالفات مدونة السير المتعلقة بالورقة الرمادية وبخاصة السياقة، كما يمكن له أداء الغرامات المتعلقة بمخالفة أو مجموعة من المخالفات دفعة واحدة.

إذن الآن تبسيط المسطرة، تأخرنا كثيراً، ولكن الزمن لا يسمح، لأن هذا يكلف المواطنين كثيراً، ويكلف زمناً كثيراً، إذن لا بد أن ندخل كذلك في زمن الأنترنت على مستوى المجتمع، وهذا ما نشغل عليه تقريباً في كل المجالات إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الوزير.
تفضل الأستاذ المعطي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل المعطي:

السيد الوزير، السؤال ديالنا واضح، احنا نتتكلمو على الرادارات الثابتة. الرادار الثابت، السيد الوزير، ملي تيقبط المخالف، أي ما وقفش في (feu rouge)، ما وقفشاي في (stop)... إلخ، تنجي هاذ الوثيقة من وزارة التجهيز، السيد الوزير، ملي تنجي، تنجي معها واحد الورقة ديال المعلومات تطلبوا اشكون هو اللي كان سائق بغض النظر على المخالفة اللي شرتو لها، السيد الوزير، أنه لا بد ما تدلي في الطريق، هذا أنا نتتكلم على الرادارات الثابتة.

بالنسبة للأشخاص، ما تيلقاوش مشكل في الأنترنت باش يمشيو يخلصوا، ولكن المشكل هو مطروح عن الشركات، ملي تمشي هاذ الورقة هاذي اللي هي فيها المعلومات (les renseignements)، اشكون اللي كين سابق الطوموبيل، والرقم ديال (le permis) ديالو، وتمشي ترجع لوزارة التجهيز، ملي تمشي الإنسان باش يخلص في (la perception) تقول له ما عندناش بالقباضة، ما موجود عندنا باش يمكن لنا نتخلصو من

أتمنى أن لا يبقى هذا الاقتراح صحيحة في واد، وأن تتم الاستجابة إلى هذا الاقتراح في أقرب الآجال.
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الرئيس الفريق المحترم.
وقبل أن تنتقل لمعالجة الأسئلة الشفهية المدرجة عندنا في هذه الجلسة، أريد باسمكم وباسم الحكومة كذلك أن نرحب بوفد عن إخواننا المغاربة المقيمين بهولندا الذين يتابعون معنا أشغال هذه الجلسة، فرحباً باسمكم جميعاً. مباشرة تنتقل لمعالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 20 سؤالاً، ونستهلها بالسؤال الأول الموجه إلى قطاع التجهيز والنقل، وهو حول المسطرة المتبعة في أداء مستحقات الغرامات، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الدستوري لبسط هذا السؤال، الكلمة لكم الأستاذ المعطي.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكراً السيد الرئيس.
السادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
سؤالنا في الفريق الدستوري يتعلق بالمسطرة المتبعة في أداء مستحقات الغرامات.

السيد الوزير، من المعلوم أن اللجوء إلى استعمال التقنيات الحديثة في ضبط المخالفات في السير بواسطة جهاز المراقبة (الرادار، أي الرادار الثابت)، يعد إنجازاً مهماً لضبط مراقبة المخالفين لقانون السير، غير أن المساطر المتبعة في استخلاص المبالغ المترتبة من المخالفات المذكورة يثير كثيراً من الجدل في صيغته الحالية، مما يستوجب إعادة النظر فيه بهدف تبسيط المسطرة المعقدة المعمول بها حالياً.

وفي هذا الإطار، أريد أن أسألكم عن التدابير التي سوف تتخذونها من أجل تبسيط المسطرة المعمول بها حالياً.
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد المستشار.
الكلمة للسيد وزير التعليم العالي الذي سيتولى الإجابة عن الأسئلة الموجهة للسيد وزير التجهيز والنقل، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد لحسن الناودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

(نيابة عن السيد عبد العزيز رياح، وزير التجهيز والنقل):

شكراً السيد الرئيس.
شكراً السيد المستشار.

عندك.

ثانيا، ملي تيمشي للمحكمة ما تيلقاش مع من يتذاكر، هاذو وثائق، وأحيلكم على مدونة السير، السيد الوزير، في الصفحة 22 اللي تتكلم على الرادارات الثابتة، لهذا هاذ المواطن اللي هو الآن، واحنا الدولة ديالنا في أمس الحاجة إلى أموال، وشاروا الإخوان إلى الأزمة الاقتصادية.

الآن اللي تنطلبو احنايا، وهو ما يقاش المواطن تيمشي إلى المحكمة وتيمشي إلى (la perception)، وهو يبدو هاذ الأوراق كلها ديال وزارة التجهيز، لماذا ما نخلقوشاي واحد الشباك يكون مجموعين فيه كلشي، لأن هذا تيشرف على (le permis de conduire)، حتى السياقة، لأن تمشيو أننا نخلصوا في التسجيل 100 درهم، وتنجبو نخلصو 300 درهم، وتمشيو عاود نبقاو ندورو، ومن بعد ترجعو للمكتب ديال التسجيل.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الي تنطلبو هو هاذ المسطرة فيما يتعلق بالرادارات الثابتة، خصنا نلقاو شي حل لهاذ المشكلة.

السيد رئيس الجلسة:

الشباك الوحيد، السيد الرئيس، شكرا، الرسالة وصلت.

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل):

أظن أن القانون في حد ذاته يحتاج إلى مراجعة بعد أن طبق لمرحلة لا بأس بها، والآن يجب إعادة النظر في القانون، أما المساطر فاحل الوحيد هي التكنولوجيات الحديثة، أما أن يكون هناك شباك واحد مؤدى عن الأفراد الموجودين في هاذ الشباك، وقد لا يحصلون شيء، قد تكون الكلفة مرتفعة، الحل الوحيد هو استعمال الأنترنت ولا بديل عنه، والعالم كله تقدم في هذا المجال، ولا مجال لأن نزيد من التأخر في هذا المجال. إذن، أنا معك، لابد من تبسيط وتسهيل المساطر للمواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير.

وننتقل مباشرة إلى السؤال الثاني في نفس القطاع دائما، وهو حول تعسفات أجهزة المراقبة الطرقية التابعة لوزارة التجهيز والنقل على مستعملي الطرق.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال، الكلمة لكم الحاج عبو، تفضلوا.

المستشار السيد محمد عبو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين الأعزاء،

فعلا، السيد الرئيس، في اعتقادي السؤال ديالي واضح، احنا في هاذ المناسبة ديال الفلاحة، الحصاد، والفلاحة شارين الكاميونات ديالهم كيخرجوهم يالله الشهر ديال الحصاد، وكين حتى البياعة والشراية.

ولكن مع الأسف، يا للأسف أنا بهاذ المناسبة كنتقدم بالشكر ديالي للسي أمسكان، فريق الحركة الشعبية، لأن لما كان وزير منهم ما يخرجوش للطريق، ملي كان أمسكان بإسم الإخوان ديال الحركة الشعبية وصلوا التشكر ديالي لأمسكان هو قيادي في الحزب.

كذلك حزب الاستقلال، السي غلاب، كذلك حتى هو كان عندو مرونة مع المواطنين، وتنتمي أن تكون العدالة والتنمية الوزارة ديالهم يقولوا لهاذ الناس هاذو خلبو الفلاحة (tranquilles).

احنا في واحد الأزمة، السيد الرئيس، احنا في واحد الأزمة الفلاحة ولا موالين الكاميونات راه في واحد الأزمة كبيرة، وهاذ مراقبة الطرق ما كيغرفوا لا ربي ولا عبدو، طف سير.

السيد الرئيس،

كين اللي حبسوه، داروا لو 21 يوم ديال الفوران، وخلص 7000 درهم وشي حاجة ديال الغرامة، هاذ الشيء حرام هاذ الشيء، راه احنا البلاد ديالنا احنا مالها.

وبهاذ المناسبة، كنتقدم بالشكر ديالي، جزيل الشكر للدرك الملكي وللأمن اللي كيتعاملوا مع الناس بالمرؤة، والنقل راه لا علاقة له بالمرؤة، وكنتمنى السيد الوزير اللي ربي جابو لنا هاذ النهار، وهو وزير التعليم العالي يحل لنا هاذ المشكل.

وشكرا للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل):

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، رجاء تقربوا اشوية للميكروفون لأن قامتكم الطويلة لا تسعفكم على...

السيد الوزير، راه وليتو في واحد الحوار اجمال اللي ثنائي، أنا ما اعطيت الكلمة للوزير، وما قطعتهاش للمستشار.

السيد الوزير، قلت لكم قريبا اشوية للميكرفون، لأن القائمة ديالكم طويلة وما كتسغفكمش باش تبلغوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل)

عندنا قانونين الحمد لله في هاذ المؤسسة، إلى القانونين قالوا لنا ما هي المرونة المسموح بها، احنا مستعدين على ذلك المرونة، غير ما تطلبوش منا نخرجو على القانون، لأن المرونة لا اجتهاد مع النص، إلى كان النص واضح، وتقولوا ما تطبقش النص.

أما القانون عندو مفاهيم كثيرة، إلى النص تيسمخ أنك تبدأ تؤول، ولكن إلى حصر، قال لك 24 ساعة، 28 ساعة، أش غادي يدير الوزير؟ يقول لو لهذا المرونة، راه المرونة كتقولو للناس طبقوا المرونة في إطار القانون، ها هي قلناها على الشاشة، هاذ الشي اللي ابغيتو؟

ويطبقوا آسيدي المرونة، ولكن ما تقولولكمش خرجوا على القانون، ربما حتى انت ما قلتي لناش خرجوا على القانون، غير المرونة، إيوا آسيدي نطبقو المرونة في إطار القانون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، بالفعل هذا هو المبتغى، تطبيق القانون مع المرونة طبعا لفائدة المواطنين.

نتنقل، الإخوان، إلى السؤال الثالث دائما في نفس القطاع، وهو حول إنجاز الممرات والطرق غير المعبدة بالعالم القروي.

والكلمة دائما لأحد السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار لبطس سؤاله، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد القلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،

الأختين والإخوة المستشارين المحترمين،

بطبيعة الحال، السيد الوزير، لا يجادل اثنان على أن تنمية العالم القروي تبدأ أولا بتوفير شروط هذه التنمية، والتي تتجلى أساسا في محاربة مظاهر الهشاشة الاجتماعية المتمثلة في إنجاز البنية التحتية والتجهيزات الأساسية، وربط هذا العالم بشبكة الكهرباء والماء وتوفير الطرق والمسالك.

وفي هذا الإطار، فإن إنجاز الممرات والطرق غير المعبدة متروك إلى الجماعات المحلية في إطار برمجة فائض الميزانية في حالة تواجده.

إننا نؤكد داخل فريقنا على ضرورة فك العزلة ولو بشكل نسبي على

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل):

السيد المستشار، امشى الزمان اللي الوزير يجي يقول للناس ما تطبقوش القانون، الآن إلى القانون ما خدامش نبدلو القانون، راه هذا هو المصيبة في هاذ البلاد، ملي يكون شي قانون ما خدامش تنلفو على القانون، القوانين في الغرب تتغير في شهر وشهرين، احنا قانون خصنا أكثر من عام باش نغيرو القانون، راه العيب فينا، المسطرة إلى ما خدامش نبدلوا، لأن تقول لهذا، واش في طنجة، واش في أكادير، واش... كل واحد غادي يبدأ يطبق الأوامر، ما يطبقش القانون، ومن بعد هذا غادي يمشي للحبس. يقول لو قال لي الوزير، يقول لو الوزير ما قلت لك والو، راه هذا هو الواقع ديالنا.

إذن آرو القوانين اللي ما خدامش أهلوها، باش ما يبقاش... هذاك الموظف حتى هو خاص يكون محمي بالقانون، راه ما عندوش الحق يتجاوز القانون، لأن لا قدر الله واحد هز 2 طن زايدة، من بعد 200 متر توقع أكسيده، ويقولوا ما راقبتيش، يقول ليه لا راه راقبتو ولايني خلتو يدوز، واشكون اللي قال لك خليه يدوز؟ الوزير، آرو الوزير.

راه المشكل ماشي سهل، المرونة الوزير ما عندوش، مرتبط بالقانون بالسيف عليه يطبق القانون، إلى الوزير تبيدا تبحرق القانون، إيوا ما ابقى وزير، راه هذا هو المشكل ديالنا، آرو لنا هاذ القوانين غيروها، هذا هو الحل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير.

إذا كان هنالك تعقيب، الحاج عبو عندكم تعقيب؟ تفضلوا.

المستشار السيد محمد عبو:

أولا أنا اسمح لي، السيد الوزير، أنا هاذ الرد ديالك على السؤال أنا شخصيا ما مقتنعش به، لأن القانون اجمال لاستيك جبدو هكذا ولا هكذا، ما تبقاشي تقولي القانون ما القانون، لأن هاذ الوزراء اللي كانوا أمسكان ولا... ما قارين قانون؟ احنا قلنا أودي ديروا غير اشوية المرونة، كما كيديروا في الشمندر، كيطيوم، هاذي 5 اشهر ما خرجوا مراقبة الطرق، 5 أشهر وهما واقفين، عاد دابا خرجوهم، هاذ الفلاحة اجبد عليهم الجنوي، ولكن اسمحوا لي، أنا ما اعرفتي.

ودابا كما ابغى يكون الحال، أنا الفلاحة ها هما كيسمعوني، والكاميوات كيسمعوني، سير آسيدي أنا كنسحب هاذ التدخل ديالي، وسيروا ديروا ما ابغيتو.

شكرا للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

لواه آ السي الحاج، ما كاين مشكل، راه احنا... السيد الوزير، آ

وإذن غادي يكون برنامج ثالث إن شاء الله، كايين مع وزارة الداخلية ديال التأهيل ديال، لأن هاذ المشكل هي الصيانة، كتصاوب طريق كنجي فيضانات بعد سنة ولا 6 أشهر كندي الطريق، نقول لك خسرتنا عليها وما كايينش الجودة دائما، وكنا عارفين هاذ الشي، كايين الغش، أنا شفت عوض ما يدير الرملة صحيحة، التراب، تيحضر في جناب الطريق ويعمر، تندوز عام تنشق الطريق، الكودرون تيتشوق، خص فعلا المراقبة، وهذا الدور ديالنا كلنا، المقاولات اللي ما خدامينش مزيان خص نديروهم في اللائحة السوداء، لأن تنلقاو واحد دار مشروع هنا، ما قادش ومن بعد تيمشي ياخذ الصفقات، هاذ الشي جاي إن شاء الله ديال اللائحة السوداء باش إلى تصاوبت الطرقات...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير.

السيد المستشار، عندكم تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد محمد القلوي:

شكرا السيد الوزير.

بطبيعة الحال، وربما تطرقتوا لحوايج ما تطرقتش لها أنا. غير فيما يخص البرنامج الوطني، البرنامج الثاني والبرنامج الثالث، على الأقل كايين شي معطى على الأقل على التقييم وعلى الحصيلة بالنسبة ديال النجاح ديال المشروع.

الإشكالية اللي تطرقتو لها، السيد الوزير، هاذي هي المعضلة الكبرى، العملية أبدى من الدراسات، حتى الدراسات ما عمرنا نحاسبو مكاتب الدراسات، راه الدراسة في محلها يكون فيها عيوب، ويكون فيها اختلالات متعددة، وهنا أشنو غيوقع؟ غيوقع المشروع ما يتمش التنفيذ ديالو والنهاية ديالو، إما الدراسة في التقديرات، الاعتمادات المالية بالنسبة للمشروع، إما الدراسة في الجانب التقني اللي غير نخدموها من بعد التساقطات وخاصة في المناطق اللي كنعرف تساقطات مطرية قياسية، وكذلك حتى التكوين ديال التربة، تكوين جيولوجي حتى هو يؤثر بشكل سلبي على البنى التحتية، وهاذ المناطق كنعيشوها في الجهة ديال تازة-الحسيمة-تاوانات بالدرجة الأولى.

البرنامج الثاني يالله، السيد الوزير، حقق 60% من النسبة ديالو. دخلنا في البرنامج الثالث اللي تعطت لو إستراتيجية مهمة، بدء من التصريح الحكومي للتعاون في الإطار التشاركي، والإشكالية هنا غادي ندوزو للجماعات المحلية، خصها تكون شريك، ولكن الجماعة المحلية ما عندها حتى شي دخل، كنعتمد في القيمة المضافة، القيمة المضافة يالله غادي تخلص بها كتلة الأجور، وتمشي بها ديك شوي ديال المحروقات وتجلس، ما عندهاش، وهنا الرئيس غيوقع اتفاقية، ولكن نهار يجي الخلاص تيقول لك

بعض الجماعات والدواوير لمحاربة التهميش وتحقيق سياسة القرب، مع العلم أن المصدر الوحيد الذي توفر منه جل الجماعات القروية الحصة السنوية من ميزانية التسيير، ولو أنها في حد ذاتها بسيطة وغير قارة، إذ لا تتعدى دعم الوزارة الوصية في القيمة المضافة، إضافة إلى بعض المداخل الثانوية، مما يجعل طموح المجلس لتحقيق الطلب الأساسي والأولي بالنسبة للسكان شبه مستحيل.

لذلك، نسالنكم، السيد الوزير، هل هناك صيغة معينة تتوفرون عليها لحل مشكلة هذه الممرات والمسالك والطرق غير المعبدة مما تشكله من أداة لتمكين سكان العالم القروي بصفة عامة والجبلي بصفة خاصة للتنقل والتواصل مع باقي مكونات المنطقة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد

وزير التجهيز والنقل):

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

شوف احنا كلنا مغاربة، الآن عيب ننداو نتكلمو في 2013 على فك العزلة عن العالم القروي، خاص العالم القروي تكون مفكوكة عليه العزلة هاذي زمان، باقين في 2013، راه ولات آيت عبيد دخلت القاموس في هاذ البلاد، ما كان عندهم طريق، لا ما، لا ضو، لا اسبيطار، لا حتى شي حاجة، يالله هاذي 10 سنوات كنا تنغوتو يالله تتصوب لهم الحمد لله.

عالم قروي في الجبل كأنهم ماشي مغاربة، ما عندهم حقوق، متفقين على هاذ الشي، الحل ولكن ما نقولوش ما تدار والو، كان برنامج ديال 15.500 كيلومتر بالكلفة ديال 15,3 مليار، اعلاش هاذ الشي؟

لأن ما درناش المجهود بكري، حتى ولى في هاذ العشر سنوات الأخيرة إلا والمجهود كبر، لو كان عملنا هاذ المجهود قبل ما كناش نقاو في هاذ الحالة، ومن هاذ 15.500 كلم باقية خصنا نجزو 2939 هي في طور الإنجاز الآن،

والآن الوزارة تتعبأ 2,3 ديال المليار، ماشي الوزارة، من المجتمع المغربي، ملي تنتكلمو على الموارد المالية، راه من فلوس الشعب، ماشي الوزير اللي كيعبأها، 2,3 مليار ديال الدرهم باش هاذ البرنامج يكمل، وفي التصريح

الحكومي جا باللي غادي تكون دراسة شاملة، لأن اعلاش كنا نتختارو هاذ الطريق وما نتختاروش هاذي، باش ما تبقاش الزبونية في هاذ الشي، ما يقاش هاذ رئيس الجماعة ديالي، هذا ما دياليش، وإلا خصو يكونوا

المواطنين سواسية، خاص هاذ البرنامج يناقش وتوضع معايير موضوعية باش يكونوا المغاربة سواسية كأسنان المشط.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد بلقيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يفاجأ العديد من السائقين ومستعملي الطريق عند حدوث مخالفات لقانون السير، وخاصة عند تجاوز السرعة المحددة بمشكل التبليغ بالذريعة عن هذه الأخيرة، والتي يتوصل بها المخالفين غالبا بعد انصرام الآجال القانونية لأدائها، وهذا الشيء، السيد الوزير، إلى توصل بشي حاجة، كما كعرفو الطريقة ديال توزيع البريد عندنا في المغرب تبارك الله راه الجميع تيعرفها.

السيد رئيس الجلسة:

قرب، السيد المستشار، للميكروفون، راه صوتك لا يسمع.

المستشار السيد عبد الحميد بلقيل:

.. وبالتالى تسقط مديرية النقل عبر الطرقات في خروقات قانونية، تتجلى أولا في التبليغ الذي يتم عبر البريد العادي، ثانيا سقوط هذه المخالفات بالتقادم لأن النظام الآلي مثلا إذا سجلت المخالفة في سنة معينة ولم تنجز المحاضر إلا بعد مرور الآجال القانونية المحددة للتوصل بها، وهو ما سيجعل مسألة سحب النقط موضوع منازعات، لأنها ستكون مبنية على مخالفة مضي عليها أمد التقادم، وبالتالى يتعين على الإدارة المعنية إسقاطها. لذا، نسألكم، السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات العملية التي تنوي الوزارة اتخاذها لإعادة النظر في مسطرة التبليغ عند حدوث مخالفات لقانون السير، وخاصة مخالفة تجاوز السرعة المحددة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد

وزير التجهيز والنقل):

شكرا.

الجواب إن شاء الله في سطرين، الوزارة أعلنت بتاريخ 11 يونيو 2013 عن طلب عروض لتفويض تدبير هذا النوع من العمليات إلى الخواص، حتى يصبح التبليغ داخل 48 ساعة، هذا هو الآن لأن طلبتم أشنو هو الإجراء.

المشكل ماشي غير على هاذ الشيء، الآن كترسل مانضة لواحد المتقاعد في الجبل، كتجي للبوطة كتبقي، المقدم ولا الشيخ خصو ياخذها يوزعها، المقدم مريض ولا سبب آخر كتبقي المانضة تماك ما تتوزعش حتى

أنا ما عنديش، آش غادي نديرو لو؟ صافي نحسو هاذ الطريق على الناس؟

وهنا خص شي طريقة مثلى كيفاش نتغلبو، تقوم كما قامت الداخلية في أداء المستحقات ديال الجماعات اللي ما أداوش الأقساط ديالهم في الاستفادة في العالم القروي من الكهرباء، كذلك نهجو نفس الإستراتيجية وهكذا يمكن لنا نتغلبو.

والنقطة الأخرى، السيد الوزير، في المشاريع، هي النقطة ديال التنوع وديال المراقبة، احنا ننهبو ونطلبو منكم تاخذوا بعين الاعتبار هاذ الملاحظات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد عن التعقيب في دقيقتين.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد

وزير التجهيز والنقل):

شوف احنا المغاربة عارفين المشاكل ديالنا، كل واحد إلى احكى على هاذ الشيء يحكي ساعات وساعات، ولكن أشنو كنديرو باش نوقفو هاذ الشيء؟

الماضي راه عارفينو أشنو كين، راه تكلمت على تازة، (l'autoroute) كلها حفاري، كلها نازلة، ديال مكناس اشحال من سنوات وذيك الحفرة كتعمر، هاذ المشكل كما قلت لك هو أن خص الشركات نعرفو اشكون الشركات اللي كيخدموا مزيان والشركات اللي ما كيخدموش مزيان.

الجماعات كين جماعات كين فيها غير البناية، راني ولد الجبل، ما عندها حتى ريال، عمرها ما يكون عندها طرقات، ولاش تخلقت هاذ الجماعات اللي ما عندها حتى ريال؟ إذن خصنا نعاودو النظر في كلشي هاذ الشيء، راه إلى ما عاودناش النظر الدول كتطور لأن كتراجع المساطر ديالها والتقطيعات ديالها، احنا تيجي حاجة تتبقي جامدة كأنها قرآن.

إذن هذا كله خصو يتراجع، إلى ما راجعنا هاذ الشيء، غنبقاو غير البكاء على الأطلال، وهاذ الجماعات خصها تعطي ما عندها ما تعطي، غنبقى هكذاك ممشة وغتكون الهجرة القروية، وكلشي غمبشي للمدن ونأديو الثمن أكثر من ذاك الشيء اللي كنا غنأديوه. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموالي، وهو حول مشاكل التبليغ بالذريعة عن مخالفات السير بعد انصرام الآجال القانونية.

والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية،

الشروط، بجانب للضوابط. كذلك إلى رجعتنا للمادة 30 فهي غير مقبول أننا نوزعو هناك الذعائر عن طريق البريد العادي.

اليوم، السيد الوزير، فرحنا وفرحوا معنا الناس المواطنين أننا في 48 ساعة غنتوصلو، وفوقاش؟

إذن، آرى نوقفو بعدا الذعائر اللي كايئة اليوم، أو اللي غنتزل غدا، لأن الناس راها متضررة، والناس ما كيتوصلوش وكيتعاقبوا ثلاثة ديال المرات الأضعاف، وهاذ الشي ما يرضاه حتى شي واحد، وما يقبلوش حتى أي مغربي اليوم أن الذعيرة ديال 300 درهم، كخلصو فيها 1000 درهم أو أكثر.

فالله يجازيكم بخير، احنا عارفين أن الحكومة عاجزة، ما عندها فلوس، وهاذ الشي قضاء الله، ولكن كايئة إرادة اللي خصنا نتعاونو فيها للتخفيف على المواطن، حرام بأن نعدبو الناس ونعاقبهم بشيء اللي هما لا قبل لهم به.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد

وزير التجهيز والنقل):

السيد المستشار،

هاذ القانون صوتوا عليه، خصنا نتحملو كلنا مسؤوليتنا. الوزير، ما عندوش الحق يقول ما تخلصوش اليوم، واش عندو الحق؟ هذا المال ديال الشعب ما شي المال ديال الوزير.

إذن آراو هاذ القوانين تتغير أعباد الله، ما باغينش نرجعو للماضي، جربنا هاذ القانون، ضروري في كل قانون بحال السيارة تبان فيها عيوب، العيوب ديالها خصها تتعالج اليوم، أما نبقاو شادين في هاذ القوانين، والأسئلة لا تحل المشاكل، لأن باش نقولو للوزير وقف، كنعرفوا ما يمكنش يوقف، الفلوس ماشي ديالو، القوانين فوق الوزير.

الآن الوزير تخدم في إطار هاذ القانون اللي كين، غادي يدير هاذ 48 ساعة في انتظار إن شاء الله نغيرو كلنا القانون، ما يمكنش، أسيدي القوانين عندكم الحق، كلشي للمجتمع عندو الحق يقترح القوانين، القوانين ها هي جاية، نتخدمو فيها، ولكن باش يجيو القوانين ينزلوا كلهم في خطرة وحدة ما يمكنش، إلى تعاونوا الناس راه ممكن نخرجو قوانين بسرعة، آراو نقولو المغرب في شهرين يخرج قانون، هذا هو التحدي، هذا هو الأسئلة اللي تحطوا علينا، اعلاش هاذ القوانين كييطاو؟

أنا حاط قانون غادي يبقى أكثر من عام، هذا هو الإشكالية ديالنا، ابغينا الواقع وهذا البلاد، شوفوا أوربا شهرين، 3 أشهر تغيروا القوانين،

تترجع، هاذ الشي عندنا تأخرنا كثيرا، ولكن بهاذ الوسائل وهاذ تبسيط المساطر ممكن نحلو الإشكاليات ونخففو على المواطنين.

نعم كين مشاكل، لأن كين نصوص قانونية، المادة 200 من القانون 52.05 المتعلقة بمدونة السير على الطرق، الإشعار بالمخالفة يوجه إلى صاحب شهادة تسجيل المركبة بالعنوان المصرح به، وبعض الخطرات العنوان، تغيير العنوان، الإدارة بواسطة الرسائل المضمونة مع الإشعار بالاستلام أو عن طريق مفوض قضائي.

وشوف المسطرة بنفسها، الواحد إلى رحل 2 مرات اشكون غادي يكون فين ساكن، إذن فعلا هاذي إشكاليات اللي بعض المرات الحلول ما تتلقاهاش، كتنشوف بحال المرض، كتنشوف مرض ما عندكش حل، هاذ السيد عندو في عنوان، غير العنوان وامشى، كان في طنجة ولى في ورزازات، وقلب عليه.

كما تنص المادة 122 من نفس القانون على أنه في حالة المعاينة الآلية للمخالفة، يجب أن يتضمن الإشعار بالمخالفة الموجهة إلى المخالف اقتراحا بأداء الغرامة التصالحية والحزافية، وأن يتم تحصيل هذه الغرامة داخل أجل مدته 15 يوما، يبتدئ من اليوم الموالي ليوم تبليغ الإشعار بالمخالفة، وإلى ما خلصشاي، تبتدفع للخازن باش يقلب يقتطع لو من شي جهة أخرى.

هاذي كلها عشنا هاذ التجارب، لأن الآن امين تنتقدو، تنتقدو لأن دائما الواقع يتجاوز القوانين، الآن هاذ القانون، القوانين خصها تغير اجبال القانون 01.00 في التعليم العالي، عشر سنين خصنا نعاودو القوانين، أما نبقاو بنفس القوانين عشرين عام؟ راه ما يمكنش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذا لكم يكن هنالك تعقيب سننتقل إلى السؤال الموالي. هنالك تعقيب؟ تفضلوا، لابد من أن نسأل، قد لا يكون هنالك تعقيب، ليس بالضرورة أن يكون تعقيب، تفضلوا الأستاذ اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

الأخوين الوزيرين،

الأخوات والإخوة المستشارين،

في الحقيقة، السيد الوزير، كنا كتنناو أولا باش يكون السيد وزير التجهيز شخصيا، أنا كنعرف أن هناك تضامن حكومي، وأن يمكنكم أن تفوا الكثير وأن تستوفوا الشروط وكل ما يمكن إفادة الرأي العام والإخوة المستشارين، غير أن السيد الوزير يمارس، سيكون أبلغ وأدهى في رده على هذه الأسئلة التي أصبحت تشغل الرأي العام، خاصة الناس اللي جاتهم هاذ الذعائر، الذعائر اللي قانونا راه ما ابقاتش صالحة، لأن إلى نزلنا للمادة 200 و230 من مدونة السير، تنشوفو أن التبليغ ما تيستوفيش

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد**وزير التجهيز والنقل):**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرح هذا السؤال.

أولا قانونيا ما يمكنش يكون التقارب في الوقت أقل من 15 دقيقة، هذا القانون، قد يصل إلى 4 أو 5 ساعات حسب كثافة النقل بين المدن وبين القرى، لأن كايين المدن اللي فيها كثافة ديال المسافرين كثيرة، إذن مول الكار إلى ما تبرجش، زعما غادي ينتظر ذاك ربع ساعة.

ولكن المشكل هل هناك احترام للقانون قبل أن نقول تطبيق القانون، تطبيق القانون هي تطبيق العقوبات، ولكن هل نحن ملتزمون جميعا بتطبيق القانون؟ وهل تطبيق القانون داخل في ثقافتنا؟ لأننا الآن بالله نتقنوا.

وثقافة مسايرة القانون لا بد من محاربة الأمية، واش باقي عندنا أكثر من 30% ديال الناس أميين، راه تطبيق القانون هي معرفة الحقوق والواجبات، راه مجهود كبير، ولكن العقوبة ما شي هي بوحدتها كتحل المشاكل.

إذن تنقول هناك مراقبة، ولكن من بعض الحلول، لأن ماشي كنعقلوا مشكل دائما عندو حل، كايين بعض الأمور اللي ماشي بالضرورة، ماشي القوانين تتعالج الإشكاليات، بريطانيا ما عندهاش قوانين.

الآن مثلا خلق محطات طرقية خاصة، هاذ الشركات الكبرى اللي عندها الكيران أكتار، اعلاش كترأحمي مع ذاك اللي عندو كار أو جوج في محطة وحدة، خص يدير محطة ديالو، تيعلنا على التوقيت ديال الخروج باش نشوفو واش موافق هاذي أو الآخر، وتكون عندو محطة خاصة، إذن تشجيع المحطات الخاصة للشركات الكبرى كيف ما كايين بعض الشركات اللي عندها محطات خاصة.

استعمال كذلك الطريق السيار، لأن المشكل كايين الدخول، الخروج والوقوف، كما قال السيد المستشار، كايين اللي ما تيقوقش، حتى للطريق ويبدأ يوقف، وتيقوق لنا حوادث السير، ولكن اشغال من جدارمي، اشغال من بوليسي خصكم باش تحضيو هاذ الشي؟ راه المجتمع اللي خصو يعاون، راه في كل المشاكل، النظافة، تتلقى واحد تياكل الزريعة وتيرمي، وخصك الشطاب وراه، ويقول لك المدينة موصخة، وهاذك اللي تياكل وتيرمي هو بنفسو تيقول لك المدينة موصخة.

راه نفس الشي، السرعة، اشكون اللي تيجري بزاف؟ المغاربة نيت.

إذن البلاد كتسير بسرعة، عندنا احنا قوانين تنحطوها كتبقي، إما عند الحكومة إما عند البرلمان، إما في شي جهة أخرى.

هذا راه بلادنا، إذن ما ابقاش المشكل حكومة ومشكل البرلمان، القوانين ديالنا كلنا، إما نسهلو المساطر على المغاربة، إما غادي نبقاو سؤال جواب، سؤال جواب، وما نديرو حتى شي حاجة، راه قلت لكم تتحاولو ما أمكن الاقتراحات دائما تتجنب القانون، عوض ما نخرجو في القانون ودور على القانون، لوي على القانون.

لا خصنا نغيرو القانون، ما صالحش، فيه بنود ما صالحش، واحد 48 ساعة غادي يدبو الطوموبيل للفوربان لأن وقف في بلاصة حمرة، 48 ساعة واخا تكون في أكادير، وغدا تكون عندك خدمة في الرباط، هاذ الشي اللي كايين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموالي وهو حول إشكالية التقارب في مواقيت انطلاق حافلات نقل المسافرين. والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي لبسط السؤال، تفضلوا أستاذ.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

كما لا يخفى عليكم، السيد الوزير، تعتبر إشكالية تقارب مواقيت انطلاق حافلات نقل المسافرين من أهم مسببات حوادث السير ببلادنا، إذ تتسابق من أجل الولوج إلى المحطات الطرقية المتواجدة على الخط الرابط بين محطة الانطلاق والوصول.

هاذي إلى كانوا كيوقفوا، السيد الوزير، في هاذوك المحطات اللي هما معروفين، أما راهم تيقوقوا غير في الطرقات، في جانب الطريق، وهاذ الشي هو اللي تيححدث حوادث السير بكثرة.

إذ نسجل للأسف ونلاحظ في كثير من الأحيان كون المدة الزمنية الفاصلة بين انطلاق حافلة وأخرى لا تتعدى 5 دقائق، وهاذ 5 دقائق، السيد الوزير، راه تخرجوا مازال... تخرجوا تيضاربوا قدام المحطة، مازال ما خرجش كاع، بالله تخرج من المحطة كيبداو مضاربين على البلايص. وعليه نسالكم، السيد الوزير، كما يلي:

ما هي الإجراءات والتدابير التي تنوون اتخاذها لتفادي إشكالية التقارب في مواقيت انطلاق حافلات نقل المسافرين؟

ما هي إستراتيجيتكم بخصوص عقلنة تدبير خطوط نقل المسافرين؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير، واحتفظ ببعض عناصر الجواب في التعقيب إذا أمكن.
الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديا لكم القيم، اللي في الحقيقة تذاكرنو على القانون، وهذا هو اللي علاش احنا درنا هاذ السؤال، السيد الوزير، لأن كشتوفو واحد العدد ديال الحافلات في جميع المحطات، تتلقاهم مضارين ومضارين معهم حتى المواطنين كيتضاربوا باش... هاذ الشي ماشي في داخل المحطات، حتى تخرجوا للشارع، هاذ الشي اعلاش طرحنا، السيد الوزير، هاذ السؤال.

فيما يخص، السيد الوزير، ولاشك أن قطاع النقل كما أكد على ذلك السيد رئيس الحكومة خلال أشغال المناظرة حول النقل، لأن جاء في الكلام دبالو، السيد الوزير، أن إصلاح قطاع النقل الطرقي العمومي للمسافرين يجب أن تكون غايته الأولى والأخيرة هو حفظ سلامة المسافرين وضمان تنافس الاقتصاد الوطني ومصلحة المستثمر. هاذ الشي هو اعلاش طرحنا هاذ السؤال، السيد الوزير، ماشي هاذ الناس راه...

تتعرفوا السيد الوزير، بأن احنا مقبلين على فصل الصيف، واحد العدد ديال الناس اخذوا عطلة خصهم بمشيو، هذا هو اللي كاين، كاين اكتظاظ على هاذ الحافلات.

راه، السيد الوزير، راه إلى لاحظتو كيف ما جا في الجواب ديا لكم، القانون، راه حتى هاذوك الشركات تمشيو يلجؤوا لذوك الناس اللي يالله شدوا البري، وتيجي يعطيه كار، هاذ الشي هو اللي تصدق فيه واحد العدد ديال اسميتو...

كذلك فيما يخص، احنا كنستعنو، دابا (les plages) اللي كاينين قرب للمدن، تنستعنو حقيقة بذوك الحافلات الحضرية، ولكن راه كاين واحد العدد ديال الناس اللي كتلقاه في هاذ الصيف كيخدم كار مصبوغ من جهة وجهة كاع ما مصبوغ.

إذن هنا خاص تكون هاذ التساهل حقيقة باش تقضيو الأغراض ديال المواطنين، ولكن على سلامتهم راه احنا ما محتافظينش عليها.
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد الوزير، إن لم يكن لكم تعقيب ننقل إلى السؤال الموالي وهو حول إستراتيجية وزارة التجهيز والنقل لتطوير أسطول الملاحة البحرية، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي دائما لبسط هذا السؤال.

الأستاذ السعداوي تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السؤال ديلنا في الفريق الحركي تزامن اليوم مع العودة ديال المواطنين المغاربة في المهجر، اللي جلهم كيمروا عبر أسطول النقل البحري، وكما تعلمون، السيد الوزير، ما يشكله هذا القطاع من أهمية، واللي كتساهم في تنشيط التبادل التجاري ونقل المسافرين، وخصوصا الجالية المغربية القاطنة بالخارج، خاصة في فصل الصيف.

ولكن أمام هذه المشاكل والاختلالات اللي عرفها القطاع بالشركات الوطنية العاملة في هاذ الميدان، وعلى إثر هاذ الاختلالات في هاذ القطاع اللي عرف واحد الحصاص كبير في الأسطول، اضطرت الوزارة الاستئجار بشركات النقل البحري الأجنبية.

على هذا، السيد الوزير، نود معرفة إستراتيجية الوزارة -أي وزارة التجهيز والنقل- في مجال تطوير أسطول النقل البحري وما له من أهمية، وما هو البرنامج المسطر في مجال تشجيع وتحفيز الاستثمار في ميدان النقل البحري؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد**وزير التجهيز والنقل):**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

تعلمون جميعا مدى أهمية النقل البحري ومستقبل النقل البحري، البترول لو لم يكن النقل البحري ما كان للبترول أن يوزع عبر العالم، الآن التحدي الكبير هو الفحم الحجري، هل لدينا الموانئ لاستقبال الفحم الحجري كبديل مثلا للبترول؟

علاقتنا مع إفريقيا لا يمكن أن تتم إلا عبر النقل البحري، مع دول العالم، مع الأسف كانت هناك شركات وطنية، تم تخصيصها، لا أقول مع الأسف لأن تم تخصيصها، ولكن لم تستطع أن تصمد في وجه المنافسة الدولية، خاصة في الظروف الاقتصادية الحالية، مؤسسات صغيرة والمنافسة الدولية شرسة جدا، والموارد المتاحة موارد غير كافية لدى المغرب، إلى اسمحتو نعطيك غير بعض المعطيات:

المغرب ينتج أقل من 85 مليار أورو سنويا، بلجيكا 11 مليون نسمة

الملاحة البحرية؟

كنعرفوا بأن ما كنتوفروش حتى على (un chantier naval)، إلى كانوا البواخر الكبرى كنضطرو نقلوها إما لإيطاليا ولا إنجلترا أو لا هولندا. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد

وزير التجهيز والنقل):

شكرا السيد الرئيس.

على مستوى التحليل نتقاسم التحليل، راه قلت لكم المشكل هو الحلول، الواقع ديالنا كنعرفو هاذ الواقع.

الآن الاستثمار في البواخر، ما نتحتاجش تقول لي الحوافز، اعلاش؟ لأن كين فوق 200 مليون درهم، ملي تيفوق الاستثمار 200 مليون درهم تتناقش مباشرة باش تاخذ التحفيزات، قل من 200 مليون هي اللي تتكون تحفيزات عامة، دائما في كل القطاع تيكون استثناءات، لأن التحفيز مثلا في قطاع السيارات ولا في هاذ القطاع، ماشي كيف كيف، فوق 200 مليون جي ناقش أشنو باغي تدير، إلى كان المواطنين باغين يستثمروا في هاذ المجال، رئيس الحكومة كيستقبلهم يناقش معهم التحفيزات اللازمة الخاصة بكل مجال.

المشكل هو فعلا واش عندنا القدرة المالية لمنافسة الآخرين لوجدنا؟ هذا هو السؤال اللي كنطرحوه، لأن الطموح ديالنا والمغاربة عارفين آش ابغاو، ولكن آش عندك من موارد باش توصل للهدف، تيقول لك خاص تكون عندك السياسة ديال الطاقة المالية ديالك، وما تحدد الأهداف ديالك ملي تقلب على الفلوس ما ابقاش هاذ الشيء، آش قاد تحرك ديال الموارد هي اللي تحدد البرامج.

كين إستراتيجية لأن طويلة المدى، اعلاش؟ باش تعطي لنفسك الوقت باش تلقى الشركاء اللي ابجال هاذ المشروع ديال طنجة، بجال هاذ المشروع ديال (Tanger Med) اللي هما مشاريع هيكلية كبيرة، وهاذ الشيء ديال البواخر والتجارة البحرية، القوانين والدستور تينغير تقريبا كل 10 سنوات، وبالأحرى القوانين تتقادم، إذن راني قلتها لكم، اعلاش هاذ القوانين الوتيرة ديال التغيير، خصنا نكبو جميع على هاذ الوتيرة ديال التغيير اللي ماشي سريعة، راه إلى ما حلينا هاذ الإشكال غتكون عنق الزجاجة، القوانين غتوقف المغرب، لأن استثمارات ضخمة باغا تيجي للمغرب، اعلاش؟ تكلفة الأجور في الصين كنعط، تكلفة النقل كنعط، المغرب قريب من أوروبا، شركات كثيرة تريد أن تستثمر في المغرب.

14 مليار، إسبانيا أكثر من 1000 مليار، فرنسا حوالي 2000 مليار، ألمانيا 2800 مليار. احنا 85 مليار وكنتنافسو مع الدول، هادي هي الإشكالية ديالنا.

التشجيع، إذن لابد من التعاون بين شركات وطنية وشركات أجنبية إذا أردنا أن نصمد، لأن تتكون شركة اشمال من باخرة غادي تكون عندها مسكينة؟ تيجبو تهبطوا الأسعار تيقنلواها.

أما المغاربة المقيمين بالخارج ما كين حتى مشكل، الشروط موفرة، سواء بالطائرة أو بالباخرة، الباخرة ما تنكلموش عليها، أما بطاقة الطائرة التكلفة 40 حتى 50% أقل من التكلفة العادية لاستقبال هاذوك... تقول لكم بلا ما توصيو عليهم، لأن فعلا خاص واحد الاهتمام أكبر فأكبر بالمغاربة المقيمين بالخارج، لأن بين ثلاثة حتى 5 المليون ديال السكان، والدعم اللي كيقدموه لبلادهم وتيجبو ببلادهم، إذا بلادهم خص تعطيمهم.

إذن أنا متفق معكم أنه خص تتوفر الشروط كلها، ولكن باش تنشئ شركة وطنية قوية، هادي إستراتيجية، هناك إستراتيجية، ولكن إستراتيجية ما كتوضعش وكنتنجز بين عشية وضحاها، لأن خصك تقلب على شركاء قويين وعلى تمويل قوي، ولكن في الظروف الحالية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير.

والكلمة للأستاذ السعداوي في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكرو السيد الوزير على هاذ الإيضاحات وهاذ الأجوبة ديالو والاهتمام اللي عاطين لهاذ القطاع واللي اعطاتو الحكومة للنقل البحري، لأن من أجلو لأن هذا هاجس كبير ديال الحكومة، إلا أن، السيد الوزير، كنعرفوا الموقع الجغرافي ديال المغرب والامتداد ديالو على الواحنتين البحريتين بالنسبة للمحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والمداخل اللي كيشكلها هاذ القطاع اللي تقدر بـ 27 مليار درهم، إلا أن المفارقة، السيد الوزير، رغم الأهمية ديال هاذ القطاع نلاحظ أنه ما كيستافدش بأي تحفيز إسوة كنظيره بالنقل الجوي.

وعلى هذا، السيد الوزير، ابغينا وسبق لكم أنكم الآن شرتو أنه يجب تحيين القوانين، واش ما كنتشوفوش بأن مدونة التجارة البحرية تقادمت من 1919 وكنشتغلوا بها لحد الساعة؟ واش ما حانش الوقت اليوم لمراجعة هاذ المدونة لمواكبة التطورات اللي كيعرفها هاذ القطاع؟

كذلك ابغينا نعرفو ما هي الإجراءات المزمع اتخاذها بغية تحفيز الفاعلين الوطنيين المستثمرين لفتح المجال للمستثمرين المغاربة في هاذ القطاع؟ كذلك ما هي لبنات وأسس إعادة هيكلة القطاع وتطوير أسطول

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وقبل أن تنتقل إلى السؤال الموالي، أريد باسمكم جميعا أن أرحب بالوفد البرلماني الأردني الشقيق، الذي يرأسه الدكتور حازم قشوع، والذي يتابع معنا أشغال هذه الجلسة.

إذن تنتقل إلى السؤال الموالي المدرج دائما في نفس القطاع، وهو حول الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات العمومية التابعة لقطاع التجهيز والنقل، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، الكلمة لكم السيد الرئيس، الأستاذ لعلج تفضل.

المستشار السيد لجيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

من الصباح واحنا نسمعوا، السيد الوزير، وعلى المشاكل اللي يعرفها القطاع، وعلى تداول الحكامة في القطاع، والصعوبات لأنه من أجل تغيير الوضع، لأنه السبيل الوحيد على ما يبدو وعلى ما أعطاه السيد الوزير هو المرور عبر قوانين.

اليوم السؤال ديالي بسيط، السيد الوزير، بسيط جدا، بسيط في إطار حكومة جديدة جاءت للتغيير، جاءت لتغيير وضع حكمت عليه في حملتها الانتخابية بالفساد.

هل يرضيكم، السيد الوزير، الخدمات التي تقدمها المؤسسات العمومية للمواطنين والسياح في المرافق العمومية التي عرفت استثمارات كبيرة، وأخص بالذكر على مستوى المطارات، على مستوى الطرق السيارة، على مستوى الموانئ، على مستوى محطات القطر؟

من الناحية ديال النظافة، من الناحية ديال الخدمات، من الناحية ديال المعاملة مع هاذ المواطنين، من الناحية ديال المعلومات الضرورية للمواطنين في هذه المرافق، هل يرضيكم هذا؟

واش حتى هاذ الشي خصو قوانين باش توقفوا عليه؟ ولا ربما هناك ما يسمى بـ (la rigueur)، بأنه الإنسان واقف على اشغالو، أنه يحسن الوضع ديال واحد الإدارة، واحد المرفق عمومي، اللي بطبيعة الحال في أي تداول ديمقراطي في العالم عندما تجيء الحكومة يشعر المواطن بالتغيير في محيطه، بعدا على الأقل غير في بعض المجالات، وأنا أخص بالذكر هاذ المجال.

أتمنى أنكم لازتم تسافرون عبر الطريق السيارة وكتشوفوا كيفاش الطريق السيارة والمرافق العمومية ديالو، المراحيض ديالو كي ديرة، والمسائل اللي

كتعطى تما كخدمات.

كنتمنى أنه كتسافروا في المطار وكتشوفوا أنه في المطار أشنو هي الخدمات، جامع ما كاينش، في فرانكفورت كاين الجامع وكاين مسجد في المستوى ديال المواطنين، في المستوى ديال هاذ الشعب اللي كيتطلع على أنه يراعى هاذ الاستثمار، في أول أمره يراعى المواطن، يراعى الخدمات للمواطن، يستجيب له، ماشي احنا ابغينا نشرينو شي حاجة ونخطوها كديكور، ابغينا نخطوها باش تكون في متناول المواطن، في خدمة المواطن. وهاذ التغيير هذا بالعكس الذي نستشعره حاليا هو تردي هذه الوضعية، واش أنه كتوقع في بعض المرات في الطريق السيارة أنه كتنتظر 10 دقائق لأنه ما كاينش (un deuxième guichet)، واش هاذ الشي كلو أنه الطريق السيارة ما يمكنش لها تخدم جوج ديال الناس يخدموا باش الواحد ما يقاش يتعطل 10 دقائق في (les guichets)، دايرين مثلا ابحال دابا في (les changeurs) ديال المحمدية واحد؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، رسالتكم وصلت.

الكلمة لكم السيد الوزير، الجواب في ثلاثة دقائق.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد**وزير التجهيز والنقل):**

شكرا السيد المستشار.

ربما ما كتعنيش بلي خاص الوزير يفرض على المواطنين ييداو يضحكوا مع السياح في المطار، هاذ المعاملات حتى في الأوطيلات، حتى في كل بلاصة، عندنا احنا بعدا في الجبل إلى جا شي واحد غريب تندخلوه يشرب أتاي، ولكن المشكل ديال المعاملات هذا تكوين، هذا تكوين كيف يمكن استقبال الآخر وغيره، وهذا فعلا كنعانيو منو حتى في الأوطيلات، في المطارت، هذا موجود ولكن ما نكتروش منو عاود ثاني، كاين شي اشوية، وتلقاوه حتى في الدول المتقدمة، تلقاوه حتى عند الآخرين، واحد اصبح مقلق آش غادي تقول لو؟ سير اضحك، عندو مشاكل.

إذن تنقول المسجد، أنا حطيت عليه سؤال، ما كانش المسجد في قاعة الانتظار في الدار البيضاء، الآن كاين مسجد، كاين قاعة للصلاة داخل، باش ما نكدبوش على الناس، كاين الآن، كاين مسجد، كاين قاعة خاصة، المشكل تحل.

الآن خصنا نشوفو الإشكاليات المطروحة، وتيرة التغيير واش المواطن تيلمس وتيرة التغيير ولا لا؟ أما باش توجد كل الأمور في وقت وجيز، لا أظن ماشي هو اللي كتطالب به السيد الرئيس، نعطيك مثل: 2012 أشنو كاين؟ إطلاق خدمة خاصة للشاحنات في الطريق السيارة، تضمن لهم الموقف في ظروف أمنية، يتعلق الأمر بالمواقف المؤمنة للعربات والوزن

واش هاذ الشي يجوز؟ لا يجوز لنا السيد الوزير.
ما خصناش نتقبلو الحاجة اللي ماشي مزيانة، خصنا نرفضوها، ربما تقول لي أنا معكم باش نرفعو الوتيرة ديال المراقبة، أنا معكم باش نعيدو النظر، متفق معك، السيد الوزير، ولكن ما تبقاوش في واحد المجال ديال الدفاع من أجل الدفاع، هاذ الشي راه ماشي مقبول السيد الوزير، هاذ خطاب لا يجوز، خطاب لا يجوز أن ندافع من أجل الدفاع، راه هاذ الشي ما مقبولش السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب في دقيقتين.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل):

سبحان الله، أنا ما قلتش هاذ الكلام اللي تتقول انت للمواطنين، راه المواطنين كيشهدوا، لا، إما نكونو صرحاء بيننا ولا نأولو الكلام ديال الآخر، واش قلت لكم أنا راض على هاذ الشي؟
واش وجدة أنا اللي ابنتها؟ ونشوفو اشكون دار هاذ الشي؟ لا نشوفو، لا ما ابغيناش نرجعو لهاذ الشي، الله يهديكم، خليوننا نكونو بنائين، نزيدو للمستقبل.

آسيدي إلى شفت المراهيض، المواطن العام كيكتب، وتيكتب وتيراقب، احنا هاذ الشي للمجتمع المدني الدستور الجديد إلى ما شافوش المراقب غادي يحل هاذ الباب ديال المراهيض، يحل هاذي.

آسيدي إلى شفت شي حاجة كتبوا، وقل لنا في سؤال كتابي هاذ الشي ما خدامش في المطار الفلان الفلاني، باش احنا نمشيو نراقبو ونجاوبو ونقولو أشنو عملنا.

والوزير واش غادي يدور؟ أنا ما فهمتش، هاذ البلاد، واش هاذ المغرب بوحديتو غادي يخدم بقوانين وحدة، شوف آش كيتدار في البلدان الأخرى، المجتمعات المدنية كي دايرة، المراقبة راه تتمشي للغرب ما كتشوفش البوليسي في الزنقة، ما تتشوفش جداري.

إلى باغين تطورو، إلى باغين نبدأو نحكيو للناس ونحملو المسؤولية للحكومة، اشحال عندنا ديال الموظفين في هاذ المجال باش نراقبو كلشي هاذ الشي؟ اشحال وطفوا الناس قبل منا؟ هذا مشكلنا كبير، مجال إلى الوزير مسؤول على شي مراهيض مسدودة في وجدة، وما تحملوش شي مسؤولية، لا، كل الواحد يتحمل مسؤوليتو.

الآن تما كايين مدير، كايين مسؤولين، كايين شركة ربما ديال النظافة، إلى ما قدتاش هاذ الشركة نبدلها، تقولو يبدلها، راه هاذ الشي تعاونوا الناس على هاذ الشي إلى ابغينا نمشيو، راه ما غاديش نخلو المشاكل بالاصطدام، راه غادي نخلو المشاكل باش نلقوا الحلول الملائمة، أما ما تدارش، ما

الثقيل التي تشغل 24/24 و7/7 أيام، وتوفر للسائقين قاعة مجهزة للاستراحة، شاشة تلفزيون، أماكن الاستحمام، وقاعة للصلاة وفضاء للتواصل متوفر على الأنترنت، هاذي تدارت ياالله 2012.

الآن المحطات تتكاثر، غتكون فيها المنافسة، لأن المحطة ادروك شركات، إلى ما عجكبكشاي المحطة الأولى غادي تمشي للمحطة الثانية، راه شركات اللي كايينين في المحطات، ضروري خاص تكون المراقبة، ولكن خصنا فعلا أننا نوريو لهاذ الناس راه الحاجة اللي كتسد الخدمات للمواطن راه ما يمسيو لها المواطنين، إلى قاطعوها المواطن خاص المواطن يعاون في هاذ الثقافة، أما إلى لقيت المراهيض ما خدامينش ولقيت امشاو الناس وتكاثروا عليهم، غادي يقولوا الشعب راضي على هاذ الشي، اتما مالكم، الحكومة مالها، الشعب راضي.

إذن نتقولو نعم للمراقبة، هذا ضروري، ولكن المراقبة قلت غير كافية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة للأستاذ لعلج في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

غريب أنكم أن تتقبلوا أن ما تكونش الخدمة، أن الإنسان تعطيه شبه الاحتكار في واحد موقف ديال الخدمات ديال الاستراحة وأنه تكون المراقبة شديدة، غريب هذا الأمر، أنكم أصبحتم كحكومة تطالبون المواطن أن يتعباً من أجل المراقبة، هاذ الشي راه ما يمكنش، اتما اللي عندكم سلطة القرار وسلطة التنفيذ، واتما اللي عندكم سلطة المراقبة، واش انت ملي كنتدير خدمة ما بين الاستراحة والاستراحة 50 كلم، وكتقول لي خصك أنه إلى ما عجباتكش تمشي لواحدة أخرى، خصني نمشي 50 كلم وحدة اخرى السيد الوزير.

وتصور أنه خصني نتوضي أنه خصني 50 كلم زيدها، لأنه الوزارة أو المسؤولين المراقبين ما أدواش الدور ديالهم، كيفاش ترضوا لنفسكم أنه مراهيض تستقبل السياح وتستقبل مواطنين مغاربة ما تكونش في المستوى ديال الخدمة؟ هاذ الشي لا يجوز إطلاقا.

حرمة المواطن، السيد الوزير، خصكم تدافعوا عليها، تدافعوا على حرمة المواطن، هاذ الشي اليوم ما بقاش أنه ندير استثمار ديال الملايير ديال الدراهم، وكلشي كيتطلب منو اليوم، كيتطلب من المغاربة يديروا جهدهم في المقاصة، يديروا جهدهم في الأجور، يديروا جهدهم في الشغل، وأنه الدولة ما تأديش الدور ديالها، هاذ الشي ماشي مقبول، مرفوض رفضا تاما، مرفوض أنه المطار بالأمس القريب كانت تظاهرة في وجدة، المطار ديال وجدة ما عندوش مراهيض، مجموعة من الأطر، مجموعة من المواطنين أنه كانت في وضعية صعبة عند صعودها للطائرة، وهاذ الشي اتما كتعرفوه،

حوادث السير، واعتباره موضوعا أشمل مرتبط بمدونة السير والتربية
الطرقية، مما يجعله يندرج ضمن موضوع محاربة حوادث السير من جهة،
وضمان حقوق كل مستعملي الطريق ومنهم الراجلين من جهة أخرى.

فما هي إستراتيجية مصالح وزارة التجهيز والحكومة عامة بخصوص هذا
الموضوع؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد

وزير التجهيز والنقل):

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فعلا إشكالية خطيرة، 41,30% من ضحايا الحوادث هم راجلون،
وعادة في المدن، لأن احترام القانون، كما جاء على لسانكم، هو أولا ثقافة
قبل أن يكون زجرا، راه هو ثقافة، وفي غياب الثقافة يجب أن يكون
الزجر، هذا هو...

ولكن اعلموا أن عدد رجال الأمن يكاد يتجاوز بنسبة قليلة عدد رجال
الأمن بباريس، المغرب كله ياالله فتننا اشوية بباريس في عدد رجال الأمن،
خص نضاعفو، أضعاف وأضعاف، وما يمكنك تحط عاود ثاني رجل أمن
احدى كل ممر، هاذ الشي كيف ما قلتو راه إلى ما كانتش هاذ الثقافة، لأن
جاو احدى مدينة محنتة وفيها ثقافة أخرى، الناس كيطلبوا ذاك الشي اللي
شافوا، إذن خصنا المغاربة كلهم نديهم زيوروا اشوية الفينديق، ياك؟ ممنوع
المرور من تماية، اللي ابغي يمشي لأوربا يمشي على طنجة.

إذن هاذي فعلا، وزارة التجهيز عملت حملات كثيرة، ونالت جائزة في
الوصلة ديال الأذرع، فازت بالجائزة الثانية في صنف التواصل خلال المؤتمر
العالمي لأفلام السلامة الطرقية، ولكن غادي تقول لي واش الجائزة حلت
لنا المشكل؟ أقول لا.

هذا كيغني الأطر المغاربة اللي صابوا هاذ الشي كانوا في المستوى،
الإعلام تتشوفوا التلفزيون، مرة مرة حتى هو تيديرو، ولكن خصنا ما
العمل؟ هاذي هي الإشكالية، ما العمل إذا باغي تغير الثقافة ديال المجتمع في
كل المجالات؟

راه إلى ما احترمنا الراجل، مول السيارة اللي راكب حتى هو تيولى
راجل، كما لا يحترم لن يحترم، وهاذ الوعي اللي خص يكون عند المجتمع هو
احترام الآخر، راه إلى عندنا احترام الآخر غادي انكونو حلينا إشكالية كبيرة
جدا، معضلات كبيرة، ولكن الغالب الله، كنشوفو هاذ الشي، ولكن ثقافة
المجتمعات لا تتغير بسرعة، قد تغير القوانين، ولكن الثقافة تتطلب وقتا وزمنا

تدارش، راه آيت عبدي قلت لكم ما عندهمش الطريق، ما عندهم
مستشفى، ما عندهم والو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا لكم، ومنتقل إلى السؤال الأخير في قطاع
التجهيز والنقل، وهو حول عدم احترام ممرات الراجلين.
والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التحالف الاشتراكي، تفضلوا السيد
الحاج.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

تزداد حوادث السير المسجلة بالمدار الحضري لأسباب أهمها عدم
احترام بعض السائقين لقانون السير، ومنها عدم احترام ممرات الراجلين،
حيث نارا ما نرى سائقين يقفون أمام هذه الممرات لفتح المجال أمام
الراجلين كما هو مطلوب. ولهذا الغرض، تم وضع ممرات خاصة مصبوغة
بالأبيض، مما يطرح السؤال عن جدوى وجود هذه الممرات إذا لم يكن أحد
يحترمها؟

ولهذه الظاهرة سببان في نظرنا، الأول ثقافي تربوي، حيث لا
يستوعب عدد كبير من السائقين، إن لم يكن أغلبهم، وجود راجلين يجب
احترام حقوقهم في الطريق، وهذا يندرج ضمن إطار عام يتعلق باحترام
الآخر واحترام حقوقه، وما يؤكد هذا السبب الثقافي والتربوي أنه في
المنطقة الشمالية، خاصة عمالتى تطوان المضيق الفينديق يتم احترام ممرات
الراجلين كسلوك طبيعي يمارس من طرف السائقين تأثرا بسلوك السائقين
بمدينة سبتة القريبة، أن يعتبر عدم احترام الراجلين جريمة لا تتسامح معها
شرطة المرور.

والسبب الثاني هو غياب أي ردع أو مراقبة من طرف شرطة المرور
التي أصبحت هي نفسها لا تعتبر عدم الوقوف أمام ممرات الراجلين خرقا
وسلوكا غير مقبول من طرف السائق، ولا يترتب عنه أي جزاء ولو
التنبيه، أي أنه يتم التطبيع مع هذا السلوك غير السليم.

ويمكن أن نضيف إلى ذلك غياب تحسيس مستمر بضرورة احترام
الراجلين واحترام الآخرين وحقوقهم بوجه عام، حيث أن بعض الحملات
الموسمية لا تأثير لها أو ذات تأثير ضعيف على سلوك السائق، ونحن
نتحدث هنا على السلوك السائد، مع عدم إغفال وجود سائقين لهم الثقافة
والأخلاق، مما يجعلهم يحترمون الآخرين، ومنهم الراجلين.

حقا يبدو هذا الموضوع أنه مهم وزارة الداخلية والمصالح الأمنية، لكننا
فضلنا طرحه على السيد وزير التجهيز بارتباطه مع مدونة السير، من

طويلا.

تتقولو واش ابدينا؟ ها السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هنالك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل الحاج العربي.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا على الجواب ديا لكم.

واحنا طرحنا السبب باش طرحنا هاذ السؤال لأنه موضوع مهم. وتم إنشاء ممرات وتصرفت فيها أموال، ولكن هنا تبغي نقول بأنه راه راجعين للثقافة، ويجب التحسيس، وخاص المواطنين المغاربة كما تنشوفو في الخارج ملي تتكون امشيتي لواحد البلاصة ديال الممر بلا ما يكون الضوء الأحمر، خصك توقف وتعطي الأسبقية للراجلين.

ولهذا، تتأكدو على هاذ الموضوع، لأنه سبب حوادث السير وحوادث اللي تقتلوا فيها عدد ديال الناس. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل):

لا، غير باغي نزيد للسيد المستشار المحترم. الطرق السيار، تنشوفوا كين قناطر للراجلين، بعض الفترات الناس ما كيحتراموهمش وكيقطع، انت غادي بـ 120، وهو يقطع قبالتك. إذن، هذه إشكالية فعلا، اللي خص الإعلام المغربي يعطيها أهمية قصوى...

السيد رئيس الجلسة:

أرجوكم السادة المستشارين أن تنتبهوا لهواتفكم، وربما قد يكون هاتف السيد الوزير هو الذي... الله يجازيك بخير، تفضل.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل):

تتقولو تغيير ثقافة المجتمع، الإعلام المغربي يجب أن يقوم بدوره في هذا المجال، لأنه لا يمكن للوزير ولا للمستشار ولا للمنتخب أن يغير هاته الثقافة، الثقافات تغير من طرف الصحافة ومن طرف الإعلام، إلى الإعلام ديانا ما دخلش واعطى الوقت الكافي لهاذ الشيء، ما تتغيرش الثقافة، والمدرسة كذلك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وبهذا نكون قد أنهينا معالجة الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل، والتي ناب فيها طبعا في الجواب السيد وزير التعليم العالي.

وأقترح على السادة المستشارين الانتقال مباشرة إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، وهو سؤال فريد لندرجه مباشرة بعد هذه الأسئلة، حتى يتم تحرير السيد الوزير، إذا لم يكن هنالك مانع. ما كاينش صاحب السؤال، تنأسف.

إذن ننتقل مباشرة إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير العدل والحريات وذلك...

تفضلوا إذا كانت هنالك نقطة نظام، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس،

حتى لا نكون مشاركين في حرمان السيد المستشار المعني بهذا السؤال، عليكم أن تسألوه هو شخصيا.

السيد رئيس الجلسة:

نسأل من؟

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

صاحب السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

قلت بعد استئذانه وطبعا بعد استئذان صاحب السؤال وغير صاحب السؤال، نستأذن الجلسة كلها، كل من حضر في هذه الجلسة نستأذنه ليوافق على إدراج السؤال الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي، أنا قلت أكثر من صاحب السؤال، حتى الإخوان الآخرين، إذا وافقتم حتى أتم، ماشي غير صاحب السؤال.

ولذلك، بما أن صاحب السؤال غير موجود، غير موجود صاحب السؤال؟

ننتقل إذن إلى الأسئلة الموجهة حسب الجدول الموضوع أمامنا، وهي الأسئلة الموجهة إلى قطاع العدل والحريات، وأول سؤال حول تتبع تطبيق مقتضيات مدونة الأسرة بالنسبة لأفراد الجالية المغربية بالخارج، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي لبسط السؤال، الكلمة للأستاذة زبيدة بوعباد، تفضلي الأستاذة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعباد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

المشاكل، ونحن على كل حال وأتم وواعون بحجم هذه المشاكل، وواعون بالصعوبات التي نواجهها لحل هذه المشاكل.

بالطبع بالنسبة لمواطنينا في الخارج، الدولة المغربية اعتمدت مجموعة من الآليات والوسائل الكفيلة بتقديم الخدمات القانونية لهم، وقد أشترتم إلى بعضها، على سبيل المثال هناك القضاة المحققين بالسفارات والقنصليات، هؤلاء يوجدون في التجمعات الكبرى، 90% من المغاربة القاطنين بالخارج توجد في البلدان التي يوجد فيها قضاة، هاذ القضاة الذين يواكبون المشاكل التي يعانون منها، فرنسا عندنا قاضي بكل من باريس وليون، عندنا في هولندا، في بلجيكا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، وأيضا عندنا ما يسمى بقضاة الاتصال في كل من مدريد وباريس، وكذلك في العاصمة البلجيكية.

هاذ الجهود التي تقوم بها الدولة على صعيد تعيين قضاة يقومون بواجباتهم إزاء المواطنين بالخارج، هناك أيضا موظفين يساعدون على أن تصل خدمة العدالة في جانبها المرتبط بتطبيق مدونة الأسرة إلى كافة المواطنين في الخارج.

وبالطبع هناك صعوبات، لا أقول بأنه تمت تغطية كافة البلدان وكافة المدن، لكن الأمر يحتاج إلى مجهود استثنائي، وبالطبع فإن هناك مجهودات أخرى تتعلق بترجمة مدونة الأسرة للغات الأجنبية ووضعها رهن إشارة العموم من خلال بوابة الوزارة على شبكة الأنترنت.

هناك متابعة مشاكل الجالية المتعلقة باستيفاء النفقة بالخارج في إطار اتفاقية نيويورك الدولية.

هناك السهر على ضمان حقوق المواطنين المغاربة في الخارج في إطار الاتفاقيات الثنائية أو الاتفاقيات الدولية التي تربط وتنظم علاقات الدول في هذا الباب.

هناك مجموعة من الجهود...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا لكم واحتفظوا ببعض عناصر الجواب إن أمكن في التعقيب.

كأين تعقيب؟ تفضلي الأستاذة زبيدة للتعقيب.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الوزير.

إذن احنا متفقين بأنه قضاة وعدد قضاة الأسرة غير كافي، بدليل أنه فرنسا كين ثلاثة ديال المواقع، بلجيكا موقع واحد، إلى آخره. إذن هذا غير كافي.

لكن لما كنشوفو الوجه الآخر، ومعاناة المواطنين المغاربة اللي هما في الخارج، كيف يمكن لنا باقين قبلو بأنه مثلا في المادة 14 خاص تم الموافقة بتوقيع شاهدان، وخاص ثلاث شهور باش يمكن إلى ما كانش قاضي الأسرة موجود في مدينة معينة، خاص يمشي الملف حتى للرباط بواحد

أختي، إخواني المستشارين،

في إطار تطبيق مقتضيات مدونة الأسرة، وخاصة بالنسبة للشريحة من المواطنين من أفراد الجالية المغربية بالخارج، كنا في إطار اجتماعات مع هاته الجالية، وطرحنا لنا عدة أسئلة مرتبطة بالموضوع، وذلك في أكتوبر 2010. إذن السؤال وضعناه في ديسمبر 2010.

ولكن مضمون تفعيل مقتضيات مدونة الأسرة يبقى دائما موضوع الساحة، بحكم أنه من 2010 إلى اليوم لم يتم تغيير المقتضيات والآليات الموضوعية في القنصليات من أجل تغيير المساطر التي وضعت منذ البداية، لأنه أولا القانون ويا للأسف لم يعدل بعد، بعض المواد، وهادي كذلك من المسؤولية ديالنا، وخاصة المادة 14 والمادة 15 والمادة 21.

ثانيا، تواجد القضاة المكلفين بقضايا الأسرة داخل القنصليات ليست بمُعتمة، بعض القنصليات هناك قضاة الأسرة، وبعض القنصليات ما كيتواجدوش فيه قضاة الأسرة.

ثالثا، هناك إشكالية تطبيق المساطر الإدارية من أجل تطبيق المادة 14 والمادة 15 والمادة 21 من مدونة الأسرة، وبالتالي كيولي كيصعب على المواطنين والمواطنين اللي عايشين في الخارج لحل مشاكلهم المرتبطة بالزواج أو الطلاق أو الكفالة أو مشاكل أخرى أسرية.

سؤالنا، السيد الوزير، في إطار تقييم هاذ المدونة التي كانت من قبل كل سنة يتم تقييم في الذكرى لوضع هذا القانون، يتم تقييم مدونة الأسرة، ومدى نتائجها.

في هذا الإطار، هل، السيد الوزير، قتم بتقييم فيما يخص تطبيق مقتضيات مدونة الأسرة تطبيقها على أفراد الجالية بالخارج؟

وإذا كان هناك تقييم، مدى بنا نعرفو مدى حل هاذيك الصعوبات اللي كانت متواجدة في هاذيك التاريخ.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة المستشارة،

سؤالكم كما هو مدون، يتعلق بالتطبيق السليم لمقتضيات مدونة الأسرة، خاصة في المواد 14، 15، 21. الآن سؤالكم، أصبح يتعلق بتقييم لتطبيق المدونة.

لا بأس، سأقول لكم ما يلي:

موضوع المدونة يرتبط بجبهات اجتماعية وخصوصيات تتعلق بالمواطن المغربي في علاقته بالآخر، سواء في الداخل أو الخارج، يثير مجموعة من

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخوتي، إخواني المستشارين المحترمين،

تواجه مسطرة تنفيذ المحاكم التجارية صعوبات قانونية واقعية وموضوعية، تحد من نجاعة عملية تنفيذ الأحكام، إذ تراجعت نسبة تنفيذ أحكام المحاكم التجارية سنة 2012 إلى 58,48% مقارنة مع 2008 التي وصلت فيها إلى 75,99، وهذا ناتج على الأزمة الاقتصادية.

ويتعلق الأمر بمجموعة من الصعوبات، منها سلوك المساطر الفرعية والكيدية للتنفيذ وعدم وضوح منطوق بعض الأحكام باستعمال عبارات عامة كإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه أو عدم تحديد الحدود في العقارات، بالإضافة إلى اللجوء إلى المهلة الاستراحمية كطية لرجح الوقت أو استصدار قرار استثنائي يقضي بإيقافها أو تأخير عملية التنفيذ، حتى يتمكن المنفذ عليه من إخلاء المحل موضوع التنفيذ من محتوياته التي يمكن الحجز عليها، وإما بخلق صعوبات واقعية، علاوة على المشاكل المرتبطة بالتبليغ الذي يلعب دورا كبيرا في عرقلة تنفيذ الأحكام، وضعف وسائل الإشهار وعدم فعاليتها في تعميم وإشهار البيوعات، وصعوبة تدبير الإنايات القضائية وتأخرها، بالإضافة إلى الإشكالات المثارة بخصوص مساطر البيع بالمراد العلني وصعوبة المؤازرة بالقوة العمومية وتعدد إجراءاتها بدعوى الحفاظ على النظام العام.

فإن اقتضى الحال قبول تطبيق الصعوبة لأجل تشجيع الاستثمار ومحاربة البطالة، خاصة في نطاق سوء فهم بعض الأحكام، يعني من طرف بعض الجهات طبقا للقوانين العقارية على سبيل المثال، وخاصة قانون العقار في المدن العتيقة.

نتساءل، السيد الوزير، حول عدم تطبيق الأحكام القضائية من طرف إدارة المحافظة، وتطبيق أحكامها طبقا لمراسم إدارتها، أي إدارة المحافظة هي التي تتطبق الأحكام ديالها، مثال في حالة أغلاط تقنية من طرف المسح الطبوغرافي ولولا محاولة إيجاد حلول من طرف المحافظة، فالمواطن هو الضحية عامة، والمستثمر هو الذي يؤدي فاتورة الضياع أو الإغلاق في حالة إعطائه الحق من طرف الإدارة.

لنا نساؤلكم السيد الوزير: ما هي التدابير والإجراءات التي تتخذونها حول أحكام المحاكم التجارية في ظل صعوبات قانونية واقعية وموضوعية تهدد جميع المصالح المتواجدة في قلب المعاملات التجارية داخل منظومة القضاء التجاري لتحسين مناخ الأعمال في اتجاه تحقيق النماء وجلب الاستثمار الوطني والأجنبي على حد سواء؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الأجل ديال ثلاث أشهر ويعاود يرجع.

وبالتالي، هنا كنشوفو المسطرة الإدارية جد معقدة، ربما المشرع ما اتبهناش إلى هاذ التعقيدات في المساطر الإدارية أثناء وضع هاذ المواد، وبالتالي على الجميع وخاصة اتما بعد تقييمكم راه خاص نوضعو تعديلات على هاذ الشيء، وتنصتو لمعاونة أفراد، معاونة المغاربة ديالنا في الخارج، الآن لما يتم مثلا الطلاق، كنتلتي تشتت الأسرة بشكل غير لائق، ومشاكل كبرى الأسرة اللي كتعانيها.

وبالتالي، هنا خاص اتخاذا الإجراءات اللازمة من أجل تعديل المادة 14 والمادة 15 من أجل تسهيل المأمورية للمغاربة القاطنين بالخارج. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة المستشارة.

والكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب عن تعقيب السيدة المستشارة.

السيد وزير العدل والحريات:

السيدة المستشارة، حينما يتعلق الأمر بتدبير أو إجراء، يمكن بالفعل أن تسألونا عن مدى القيام بذلك التدبير والإجراء، أما حينما يتعلق الأمر بالتشريع، فأرجوكم أن تتحملوا مسؤولياتكم، أتم مستشارون، أتم لديكم سلطة التشريع، لكم سلطة تقديم المقترحات.

وأتم تلاحظون، السيدة المستشارة، أنت شخصيا تقدمت بمقترح يتعلق بمدونة الأسرة وتفاعلنا معه إيجابيا، عليك أن تعيدي الكرة فيما ترينه أنه من الملائم إعادة النظر فيه، وستجدينا إلى جانبك متى كان ذلك سيحقق المصلحة العامة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. شكرا للسيد الوزير.

وقبل أن تنتقل إلى السؤال، السيد الوزير، قبل أن تنتقل إلى السؤال الثاني الموجه إليكم دائما، أريد أن أرحب بكم جميعا بمجموعة من الأطفال المشاركين في الدورة الأولى لمنتدى الإيسيسكو (ISESCO¹) لأطفال العالم الإسلامي، وهم يمثلون الدول العربية الشقيقة والمغرب.

نتنقل إذن إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير العدل والحريات، وهو حول إشكالية التنفيذ الخاصة بالمحاكم التجارية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل الأستاذ اللبار.

المستشار السيد عزيز اللبار:

باسم الله الرحمن الرحيم.

¹ Islamic Educational, Scientific and Cultural Organization

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير العدل والحريات:

شكرا.

بالنسبة لتطور تنفيذ الأحكام القضائية أمام المحاكم التجارية، تفضلتم فأعطيتم رقمين، بالنسبة لسنة 2008 بالفعل الرقم هو 75,99%، لكنه تراجع سنة 2012 إلى 58,48%، لكن ينبغي أن نعطي جميع ملامح الصورة، صورة تنفيذ الأحكام القضائية، كانت في 2006: 56,83، في 2007 صعدت إلى 70,01، 2008 وصلت إلى 75,99، لكنها بدأت تتراجع ابتداء من 2009، في 2009 من 75,99 عادت 70,10%، 2010: 63,28%، 2011: 62,67%، 2012: 58,48%.

إذن وقع واحد التطور إيجابي في سنة 2008، لكن من 2008 وهو كمين الخدار إلى غاية 2012، مع العلم أن 2012، كما كانت 2011 إضرابات لهيئة كتابة الضبط شلت مرفق العدالة وأثرت عليه بشكل كبير، وهذا التأثير شمل حتى مجال التنفيذ.

أشير، أيها السادة المحترمون، أيها السيدات المحترمات، أن الموضوع دبال تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم التجارية لا يرتبط فقط بالموضوع، كما تفضلتم عن حق، المناخ الاقتصادي، لا يرتبط فقط بالإضرابات وإنما أيضا يرتبط بمجموعة من المعطيات، لعل أهمها هي المساطر الفرعية التي أحيانا تكون عن حق وأحيانا عن باطل، اللجوء إلى المهل الاسترحامية، تدبير الإنايات القضائية.

لكن هناك مشاكل أيضا ترتبط بتوزيع المحاكم التجارية، وهو الأمر الذي سوف نعيد النظر فيه، أيضا كمين مشكل دبال المفوضين القضائيين والإشكالات التي تثيرها هيئاتهم، وما يرتبط بها مما له علاقة بأجورهم ومجموعة من الإشكالات.

كأين أيضا الصعوبات القانونية والواقعية التي تعترض مسطرة التصفية القضائية لطولها ولتدخل مجموعة من الفاعلين فيها، بالمناسبة نحن منكبون على إعادة النظر في الباب الخامس من مدونة التجارة، لأنه أصبح فعلا بابا يتضمن مقتضيات تعرقل الاستثمار، وتؤثر على كافة المعطيات المرتبطة به من جميع النواحي.

كأين أيضا إشكالات أخرى ترتبط بالقاضي المكلف بمتابعة إجراءات التنفيذ ودوره، هاذ الدور الذي هو غير واضح، الآن نحن بصدد تدقيقه. إذن هناك الكثير من المعطيات التي بالفعل تتطلب المعالجة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

هنالك تعقيب الأستاذ التويزي؟ تفضل.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم.

بالفعل، السيد الوزير المحترم، هناك إشكالية في تنفيذ القوانين، هذا مسألة التي هي بديهية، كما جاء في كلامكم على أن هناك إشكاليات مرتبطة بوقائع كثيرة، لأن عندما صدر القانون، على ما أظن القانون 53.95 لإنشاء هاذ المحاكم التجارية، كان الهدف منها هو استثماري وسياسي لتشجيع الاستثمار.

ولكن كما تعلمون، وأتم، السيد الوزير، محامي مختلط، تعرفون على أن عندما نتكلم على الأحكام القضائية التي تنفذ بصفة عامة، عندما إشكالية في جميع القوانين، ولكن احنا ادروك كنتكلمو على الأحكام التي عندها خصوصية أساسية كبيرة جدا التي تشجع الاستثمار، لأن أي مستثمر كيفما يكون هاذ المستثمر إلى ابغى يجي للمغرب أول حاجة كيسول فيها كيسول في الجو السائد داخل القضاء، واش الأحكام كإينة؟ واش جاهزة؟ واش تنفذ؟ إلى آخره. إذن كإينة إشكالية.

كإينة إشكالية مرتبطة بكاع هاذ المسائل التي قلتوهم، كإينة بالمفوضين القضائيين التي تداروا لتسريع الوتيرة دبال التنفيذ، ولكن فيهم إشكاليات حتى هما، عندهم مشكل، وكأين واحد العدد دبال المسائل، كإين كذلك مشكل دبال نوعية الأحكام التي تصدر من طرف بعض القضاة، التي هي جودة هاذ الأحكام حتى هي تقاد.

لأن تقدرو نقول لكم في واحد الندوة التي كانت نظمتها محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء، قال فيها بالضبط مدير الشؤون المدنية بوزارة العدل والحريات، هاذ الشيء كاع الذي قلتوه، تمك قالوه ليه على أن هناك هاذ كاع دبال لا في تعقيد المساطر ووحدة المشاكل، المشكل دبال التبليغ، مشكل...

إذن هاذ الإشكاليات كلها لا بد للحكومة، لا بد لكم أتم كأستاذ كحامي على أنه تفكر في طريقة أخرى، إما في تعديل القانون. ما غاديشاي تقولوا لي، السيد الوزير، على أن احنا كبرلمانيين يمكن نجيبو اقتراحات قوانين، ما نضحكوش على راسنا، كنعرفوا انت كنت برلماني وكنعرف أن البرلمان لا يتوفر على الآليات، ماشي ادروك، لم يتوفر منذ نشأة البرلمان لم يتوفر على الآليات التي تمكنه من أن يكون فعلا قادرا على أن يقوم بمبادرات تشريعية، ولولا القانون اعطانا هاذ الشيء ولكن ما عندناش إمكانيات، نهضرو بكل صدق التي تجعل البرلمان أنه يدير مبادرات في هاذ الخصوص، نتمناوكم تديروا مبادرات في هاذ الخصوص.

كلمة وحدة باش ما نساوهاش، واش ما يمكشاي نجمعو هاذ المحاكم التجارية نديرو محاكم الأعمال التي يتجمعوا فيها جميع المشاكل دبال المستثمرين بيناتهم، المستثمرين بيناتهم والخواص، المستثمرين ومنهم الخدامين؟ ثم كذلك العدد دياهم واش ما يتقلص؟

هاذو هما الأجوبة التي كنستناو منك، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.
الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم،

للإيضاح، حينما يتعلق الأمر بفصل أو فصلين توجهت إلى السيدة المستشارة وأتوجه إليكم، وأقول طبعاً هذه مهمتكم ولا تحتاجون إلى أن أقول لكم بشأنها أي شيء، لكن حينما يتعلق الأمر بباب مثل باب صعوبة المقاولات، لا أستطيع أن أقول لك أنه بإمكان مستشار، وأنا أعرف يعني ظروف السادة المستشارين ووساءهم، كما أعرف ظروف اشتغال السادة النواب ووساءهم، لا أستطيع أن أقول لهم عليكم أن تقوموا بالتشريع في هذا الميدان، اللي هو ميدان معقد وفيه ما فيه، لدرجة أننا نحن في وزارة العدل وفي الحكومة يلزمنا سنوات لكي نعيد النظر في هذا الموضوع.

لذلك، أقول لكم نحن بصدد ذلك، واشتغلنا على ذلك، والحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة خصص ندوة خاصة بطنجة، تطرقت في يومين لهذا الموضوع، ولدينا الآن تصور لما يمكن أن نعالج به مجموع الإشكالات المرتبطة بقضاء الأعمال.

حينما نتحدثون عن المحاكم التجارية، بالفعل كإين مقارنة جديدة، نحن اتيننا من الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، مشروع التوصيات الآن هي بيد جلالة الملك، وحينما سيصادق عليها سوف تكون بين أيديكم أيها السادة، أيها السيدات، صورة واضحة وخرطة طريق، مرسوم من خلالها المنهجية التي ينبغي أن نعيد بها إصلاح منظومة العدالة برمتها، بما في ذلك المحاكم التجارية، التي يوجد في هاذ مشاريع التوصيات تصور جديد، يتلاءم مع واقعنا المغربي ومتطلبات العدالة بالنسبة لبلادنا.

طبعاً أقر بالإشكاليات، وينبغي أن نبحث عن الحلول، نحن بصدد بذلك، أوكد لكم أن مشاريع التوصيات حينما سيعلم عنها وحينما ستتبلور في إطار ميثاق وطني، سننطلق إلى التنفيذ، وإن شاء الله تعالى ستكون هاذ المرحلة مرحلة إصلاح عميق وشامل لمنظومة العدالة، تزيك الجوانب الإيجابية في الإصلاحات السابقة، وتفتح آفاق واعدة لإصلاح حقيقي في المستقبل.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثالث والأخير في قطاع العدل والحريات، وهو حول الإكراه البدني في مواجحة المحكوم عليهم بغرامات مالية، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

الأستاذ الأنصاري، لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكراً لكم السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،
الزميلات والزملاء المستشارين،
السيد الوزير،

احنا غادي نرجعو كذلك لإحدى الإشكاليات وجانب آخر من الجوانب التي تعرفها المنظومة ديالنا فيما يخص تطبيق النصوص المتعلقة خاصة بالعقوبات، وهنا نتذكر فقط بأن المحاكم على مختلف درجاتها تصدر في المادة الجنائية بعض الأحكام التي تقضي بالسجن والغرامات، وبالغرامات في بعض الأحيان كلما تعلق الأمر بأشخاص معنويين وفي بعض الأحيان ذاتيين.

بدون شك أن تلك الغرامات، كما تعلمون، السيد الوزير، تصل إلى مبالغ جد هامة، وخاصة كلما تعلق الأمر أن حكم بها لفائدة إما إدارة الجمارك أو صندوق الصرف، وبطبيعة الحال حفاظاً على المال العام، وبما أن تلك الغرامات تذهب إلى خزينة الدولة، نود أن نعرف منكم، إذا كانت تتوفر لكم دراسة حول حجم تلك الغرامات المحكوم بها، والتي لم يطلها التقادم إلى غاية تاريخه، سواء رباعي أو ديال 15 سنة بخصوص الجنائيات.

والطريقة التي يتم بها استخلاص تلك الغرامات، كما تعلمون، هي عن طريق أعوان تابعين لكم والقباضات، وبطبيعة الحال هؤلاء الأعوان تعوزهم في بعض الأحيان الوسائل لاستخلاص تلك الغرامات، وفي بعض الأحيان يتم اللجوء إلى الإكراه البدني، والإكراه البدني له مسطرة خاصة تنص عليها مدونة استخلاص الديون العمومية.

ناهيك عن ما يطرح من إشكاليات في نقط العبور بالنسبة لأولئك الذين تكون قد صدرت مسطرة بإغلاق الحدود أو بتوقيفهم لأداء تلك الغرامات ويفاجؤون بذلك، وبدون شك أن هناك بعض الإجراءات المبسطة التي نود من خلال هذا السؤال تعريف الرأي العام بها.

وبطبيعة الحال احنا الآن هاذ التساؤلات أعتقد أنها تنور في انتظار أن تجيء الحلول اللي بشرتمونا بها في نطاق إصلاح العدالة، وبطبيعة الحال بعد الاستماع إلى ردكم سيكون لنا كذلك جواب في نطاق إغناء النقاش. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للجواب.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم،

لا أعتقد بأن الإكراه البدني في المادة الجزية المرتبطة بالغرامات يطرح مشكلاً كبيراً بالنسبة للمواطنين، لأن مدونة تحصيل الديون العمومية

الجمارك أو مكتب الصرف التي تضرب في 6 على ما أعتقد بالنسبة للمبلغ المطالب به، وبطبيعة الحال لكم رؤية والأحكام نجاعتها هو في تنفيذها، إذا لم تكن قابلة للتنفيذ فلا بد أن نراجع أنفسنا.

السيد الوزير، غادي يقول لي أتم مشروعون، عليكم أن تراجعوا تلك المنظومة وجعلها متلائمة مع متطلبات المجتمع، ولكن احنا تنهضو مع الوزير لأن نحن كذلك نقاعسنا عن تقديم بعض المقترحات، لأننا ننتظر ذلك المولود الجديد الذي ستأتي به منظومة إصلاح العدالة، واللي بدون شك نذكر فقط بهذه النقطة لكي لا نقاجأ بالفقر عليها أو عدم الإتيان بحلول لها.

ثم كذلك آخر نقطة، كت ابغيت من هاذ المنبر باش يعرفوا الإخوان الناس المحكوم عليهم كيف يمكن ألا يفاجؤوا في نقط العبور بالنسبة لتنفيذ تلك الغرامات المحكوم بها، والتي في بعض الأحيان تكون مقتضى أحكام غيايية أو بلغت ولا علم لهم بتبليغها، إذن هادي احنا فقط هنا عدد من الإخوان على علم بهذه الإجراءات، ولكن من خلالكم والرأي العام لا بد أن... وهذا يخص الحرية وأموال المواطنين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.
الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم،
لن أقول لك ينبغي أن تشرع في هذا الميدان، ولكن أقول لك إذا تفضلت بسؤال، وهاذ السؤال كان مكتوبا فالوزير يجيب على ما تم بسطه في السؤال.

أما أن يتم يعني إلقاء أسئلة في القاعة، وهاذ الأسئلة تهم معطيات رقمية، فأنا أطلب منك أن تبحث عن وزير في أي بلد من بلدان العالم الذي يستطيع إذا سألته عن الأرقام مثل الأرقام التي طلبتها أن يجعلها تحت قدميك.

أقول لك سؤالك كان هو كالتالي: ها هو، السيد الوزير، ما هي الإجراءات والتدابير التي يمكن اتخاذها من أجل الملائمة بين تنفيذ الأحكام القضائية في مجال استيفاء الغرامات المالية والإكراه البدني بالنسبة للمعسرين أو قليلي الإمكانيات المادية؟ هذا هو سؤالكم، وهذا هو جوابي.

فإذا بالسؤال يصبح، ما هو حجم الغرامات؟ لو سألت ذلك فيما تفضلتم به من يعني صحيفة السؤال الذي توصلنا به، لكننا قد وضعنا يعني المعطيات بين أيديكم، كم سقط منها بالتقادم هذه أيضا أرقام مهمة، ومراجعة حجم الغرامات المطالب بها.

المفاجأة في نقط العبور، أقول لكم، أيها السيدات والسادة، البلدان اللي ابغات تعطي قيمة لأحكامها القضائية أصبح ماشي فقط في نقط العبور،

أحالت في تنفيذ الغرامات على مقتضيات المسطرة الجنائية.

المسطرة الجنائية في الفصل 635 حددت الإطار العام الذي ينبغي أن ينضبط له تنفيذ الأحكام القاضية بالغرامة، بحيث أن الأصل هو أنه متى كان هناك حكم ينبغي أن ينفذ، كتبني عندنا مشكلة ديال الناس العاجزين عن التنفيذ بحكم محدودية مواردكم، هؤلاء يكفي أن يدلوا بوثيقتين:

- الوثيقة الأولى هي شهادة صادرة عن الوالي أو العامل أو من يفوض له ذلك وهي المرتبطة بالعوز؛

- والشهادة الثانية صادرة عن مصالح وزارة المالية، والتي تثبت عدم التملك، الذي يمكن أن يكون قرينة على اليسر.

إذا ما توفر أي شخص على هاتين الوثيقتين، فإن الإكراه البدني لا يطبق على الشخص المعني.

فضلا عن ذلك، فإن المسطرة الجنائية أحاطت هذا الموضوع من أجل حماية حريات الأفراد، أحاطته بضمانات أكبر، بحيث أنه في المادة 640 لا يمكن تطبيق الإكراه البدني إلا بموافقة قاضي تطبيق العقوبة، وقاضي تطبيق العقوبة يراقب مدى استجاء الشرائط الشكلية التي تسمح بتنفيذ هاذ الإكراه البدني، أولها أن يكون هناك إنذار، وأن يكون هناك أجل، وأن يكون هناك طلب بالإكراه البدني، ووكيل الملك تأكدوا لا يمكن أن يأمر بإيداع المعني بالأمر بالسجن بناء على مسطرة الإكراه البدني إلا إذا أذن له قاضي تطبيق العقوبة.

أعتقد أنه مع هاذ الاشتراطات ومع هاذ الشكليات والإجراءات، لا أعتقد بأن تمة مشكلا كبيرا بالنسبة للمعوزين الذين يستطيعون أن يوفروا الوثائق المطلوبة، أما الذي لديه إمكانيات ويمانع في التنفيذ فمن الضروري أن تجد الأحكام صدها التنفيذي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.
لكم تعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

نشكر السيد الوزير على هاذ الإجابة التي ركزت على نقطة، وذكرنا بعض المواد الخاصة بالمسطرة الجنائية.

هذا مهم جدا بالنسبة للرأي العام، ولكن السؤال كانت فيه عدة تساؤلات، احنا بغينا نعرفو هاذ الغرامات ما هو حجمها؟ لأن هادي أموال محكوم بها لفائدة خزينة الدولة في مواجهة الأشخاص، وابغينا نعرفو كم يسقط منها بالتقادم؟ وهنا حيث كتقولو التقادم نظرا لعدم تحفيز الأعوان المؤهلين لتنفيذ تلك الغرامات، وبالتالي هناك إشكالية.

ثم كذلك ألم يحن الوقت لمراجعة حجم الغرامات المنصوص عليها قانونا، والتي لا يمكن في مجملها أن تنفذ، مجال تلك الغرامات المحكوم بها لإدارة

مستوى الثقة اللي عندنا والضمانات والحصانة. لكن احنا نتطرحو هاذ السؤال لأنه كنا نلاحظو في الآونة الأخيرة، وهذا ربما شيء طبيعي لأننا أصبحنا جزء من عالم معولم، تخترقه عدد من التيارات وعدد من التأثيرات، أصبحنا نلاحظ بأن هناك بعض المؤشرات، يمكن تكون معزولة ولكن تبعث على شيء من القلق، مثلا هناك حديث عن مؤشرات تنامي المد الشيعي، هناك تقارير تتحدث عن أن مساجد يؤمها مغاربة في بعض بلدان المهجر، ولاسيما في بلجيكا، يمرر فيها الخطاب الشيعي، وكاين حديث عن التحاق مغاربة تحت هذا التأثير (للجهاد في سوريا).

كاين مؤخرا شقنا في الفاييسبوك واحد المجموعة من المغاربة من رموز التيار الشيعي بالمغرب، يعني داروا واحد البدعة غريبة مستهجنة وأعلنوا في الفاييسبوك عن علم ما يسمى بعلم مغربي جديد يضم رموز دينية، إلى غير ذلك. سؤالنا: واش عندكم أولا إحصائيات على عدد الشيعة؟ وأشنو هي الإجراءات والتدابير اللي قتم بها من أجل المزيد من تحصين هاذ الثابت حتى نطمئن جميعا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضل.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم، نشكركم، نشكر فريقكم على هذا السؤال، وفي سؤالكم وتحليل مضامين السؤال، كثير من الأجوبة عنه، لأنكم تحدثتم عن القضية، لأن هذا السؤال ليس سؤالاً يتعلق بإشكال بسيط، ولكن يتعلق بقضية.

في البداية، أريد أن نتفقوا معي أن المسألة لا تتعلق بسياسة حكومية، ما دمتم قد تحدثتم عن الدستور، وتحدثتم عن الأمة، وتحدثتم عن مسألة ممتدة في القرون وإلى الحاضر وستمند إلى المستقبل، المسألة تتعدى الحكومة، وتتعدى السياسات الحكومية، وهي مسألة وقضية تهم كيان المغاربة جميعا.

كل ما يمكن أن أقوله لكم، هو أن كل عمليات تدبير الشأن الديني على أيدي العلماء والوعاظ والأئمة في المساجد، وكل الوسائل التي تستعملها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وغيرها، من الفعاليات الخاصة، كلها تهدف إلى تحصين الأمة وثوابتها المتمثلة في مذهب السنة والجماعة، في العقيدة الأشعرية، في المذهب المالكي، في إمارة المؤمنين، وفي السلوك

وعندي دول إلى ابغيتو نعطيكم أساءها، نعطيكم أساءها، حتى هي اللي مستوانا.

متى كان هناك دين عمومي، فما كيمكنش للمواطن يحظى بأي خدمة من الخدمات العمومية حتى يمشي يؤدي الواجب عليه إزاء دولتو وإزاء عموم المواطنين عاد يحظى بالخدمة العمومية، إلى ابغي شهادة ازدياد خصو يؤدي، ما يمكنش لنا ثاني الإنسان محكوم عليه بالغرامة وعضو يؤديها يمشي يتأطل، ويقول لماذا تم إغلاق الحدود في وجهي؟ هاذ الإشكالية نبخثو لها على حلول ماشي عند الدولة ولكن عند المواطن. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا لكم على مساهمتكم في هذه الجلسة. وننتقل إلى الأسئلة الموالية الموجهة إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في أول سؤال حول صيانة المذهب السني المالكي في المغرب، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال. الكلمة لكم السيد رئيس الفريق، تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السؤال ديالنا في هاذ الجلسة يتعلق بسياسة الحكومة بالمجهود اللي قامت وتقوم به الحكومة من أجل حماية وصيانة المذهب السني المالكي في المغرب.

طبعا نحن وإياكم متفقون على أن هذا الموضوع في غاية الأهمية، ولربما موضوع حساس لأنه ببساطة مرتبط بما يمكن أن نسميه بعصب شديد الحساسية في حياة الأمة، في حياة المغاربة.

المذهب السني المالكي، وأنا أفضل أن أتحدث عن الإسلام المغربي، عن تمغريت ديالنا، كما عاشه المغاربة على مدى قرون ممتدة، كان وأصبح أيضا من الثوابت الجوهرية اللي كان عندها إسهام وفضل كبير إلى جانب الثوابت الوطنية الأخرى في صنع تاريخ المغرب وتميزه وفرادته، بالإضافة إلى إسهامه القوي في ضمان الأمن الروحي للمغاربة.

طبعا عندما نطرح هذا السؤال، فليس لأننا لانتق في قدرة بلدنا أو في الحصانة اللي كتوفر عليها بلادنا وفي الضمانات اللي كتوفر عليها بلادنا في هاذ الباب، لأن الدستور، والمحمد لله، في الديباجة ديالو لما كيتكلم على القضايا ديال الهوية والقيم يعلن عن تشبث المغاربة بالمرجعية الدينية للمملكة، واعتبار إمارة المؤمنين المؤسسة الضامنة لحفظ هذه الهوية والساخرة على قيمها، مع الاستمرار طبعا في تعزيز مؤسسة العلماء ودعم دورها تكوينيا وإدماجيا وإشراكيا باعتبارها المؤسسة العاملة في مجال الدعوة والإرشاد وإصلاح المجتمع. ما عندناش إشكال على هذا المستوى، على

الفايسبوك، وتعلنوا على تيار شيوعي مغربي، وتعلنوا على (علم مغربي برموز دينية).

لما كنشوفو بأننا أصبحنا جزء في قرية كوكبية، اللي فيها اختراق ديال التيارات، كنشعرو بأن هناك تهديد ما، نعم لا يزال في مستوى منخفض، تهديد ما لهويتنا الوطنية.

لما كنشوفو بأنه بعض الآراء النشاز اللي تفتي من باب حرية الرأي من أجل السماح لهذه التعبيرات الدينية، لما كنشوفو مثلا واحد الغموض فيما يتعلق بدور القرآن التابعة لبعض الجمعيات، هل هي خاضعة لمقتضيات القانون 13.01 المتعلق بالتعليم العتيق أم هي خاضعة للقانون 18 يناير 1958 المرتبط بتأسيس الجمعيات؟

لما كنشوفو تقارير ديال مجلس الجالية المغربية وتقارير المؤسسات الدولية كترصد هاذ المنحى الآخذ في التصاعد ديال المد الشيوعي في صفوف جاليتنا في الخارج، كنشوفو شبابتنا كيمشيو يهاجروا لسوريا تحت تأثير خطاب موغل في التطرف، هاذ كيجعلنا خصوصا ندق، ماشي بأننا ندق ناقوس الخطر، ولكن كنتولو مضاعفة المجهود من أجل تحصين وتمنيع هاذ المكسب الحضاري ديال هاذ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار، شكرا جزيلاً.
الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

أنا متفق معكم فيما يتعلق بقضية الخارج. أولاً بعدا تعلمون، أنا متأكد أنكم تعلمون، أن المغاربة في الخارج، في بلدان أوروبا على الخصوص، متمسكون بهويتهم، وأن مئات المساجد التي يشرفون عليها هي مساجد تجري فيها الشعائر طبقاً لهذه الثوابت التي تحدثنا عنها، وأن هناك تحصين وهناك وعي كبير.

أن يقع هناك حالات شاذة، فهذا يمكن أن يقع، وطبعاً هنالك مخلفات داخلية بالخصوص، نحن نعالجها بالقانون، بتوضيح موقع الدين من الدولة، بتوضيح ما يتناسب مع هذا التحصين في وقت التشريع وفي وقت التنظيم وفي وقت التدبير.

هاذ المسيرة، هاذ السيرورة سارية، ومازلت أمور تنتظر أن نشرعها وأن نقنها وأن نوضحها، ومع ذلك فإن مسيرتنا واضحة.

ولذلك، لا أستطيع أن أقول لكم عن هذه الأرقام التي تطلبونها، لأن المشكلة بالنسبة لنا ليست هي مشكلة 10 أو 100 أو 2000، هي مشكلة من يخدم أغراضاً غير دينية بالدين، وإذا ظهر هذا فلن يظهر إلا على شكل تحرك أو استفزاز أو تشويش، سيواجه بما يناسبه.

شكراً لكم.

الروحي السني، وهو تحصين واقع وجاري.

تحصين واقع، كما لو قلنا أن هذا الجسم سليم ولكنه يحمل معه أشياء إذا ضعف ستنقض عليه، جار نحو الاكتمال واستعداد لمواجهة كل المستجدات، وهذا التحصين هو الذي يعبر عنه المغاربة كما ذكرتم، عندما يتكلمون عن إمامة المؤمنين بصفتها حامية للملة والدين.

غير أن المغاربة، المغرب يجمع بين أمرين أساسيين في هذا العصر، العض بالنواجد على الثوابت وتقريرها وتكريسها بالدستور والقوانين التفصيلية، وثانياً نفسحو المجال للحريات.

وهذا الجمع لا يسمح باستعمال أي جنوح في الدين ولا أي تشويش عن الدين ولا أي فتنة في الدين لأغراض سياسية، لأن الدين كيفما كانت يعني اختيارات الأفراد العزل لا يضر شيئاً، ولكن الذي يضر هو الاستعمالات السياسية لهؤلاء الأفراد أو تلك الجماعات، وهذا غير مقبول لدى المغاربة، حيث يصبح الأمر إذا ما وقع مسا هذه المقومات الأساسية، والتي لا تفرط فيها، وكل ما استعمل شعار ديني في غير وجه الله، فإننا على استعداد أولاً لتبيين الأمر للناس، لأن الأمة تحمي نفسها بنفسها، وثانياً لاتخاذ الإجراءات القانونية في دائرة الحرية ودائرة المشروعية.

وشكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير.

الكلمة للسيد رئيس الفريق للتعقيب عن جواب السيد الوزير، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكراً السيد الوزير على الجواب.

نعم السيد الوزير، احنا متفقين على أن هاذ الموضوع يتجاوز الحكومة ويهم الأمة بكل مؤسساتها، ولكن نعتقد بأنه من حقنا أن نسأل الحكومة فيما يتعلق بالمجهود اللي كتنقوم به من أجل تعضيد و تحصين المجهود ديال الأمة للاطمئنان على، لا أقول التحصين، ولكن تمنيع وتقوية المذهب السني المالكي كما كنتكلمو عليه.

اللي جعلنا نظرحو هاذ السؤال، السيد الوزير، لازالت عالقة في ذاكرتي الجواب اللي قدمو السيد رئيس الحكومة لما درنا معه واحد الجلسة ناقشنا فيها الموضوع ديال مغاربة العالم، وكان السيد رئيس الفريق الاشتراكي، فيما أذكر، طرح سؤال حول تنامي واحد النوع من الخطاب الشيوعي غريب في مساجد يؤمها المغاربة، وكان الجواب ديال السيد رئيس الحكومة هو أنه ليس بيده حيلة تجبر المغاربة على الاعتناق ولا على الامتثال للمذهب السني المالكي.

قد يكون هذا الجواب في جزء منه صحيح، ولكن لما كنشوفو بعض المظاهر الآخذة في التنامي، بحال هاذ المجموعة ديال الناس اللي خرجوا في

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

والفريق الاشتراكي يطرح سؤالاً حول تسوية وضعية أساتذة التعليم العتيق، والكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال، تفضل السيد مصطفى الهيبة.

المستشار السيد مصطفى الهيبة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلعب مدارس التعليم العتيق ببلادنا دوراً أساسياً في ترسيخ الهوية الوطنية والثوابت الدينية ونشر قيم التسامح والمواطنة والديمقراطية لدى خريجي التعليم الديني والأصيل ببلادنا.

إلا أن العاملين بهذا القطاع لازالوا في وضعية إدارية وقانونية غامضة، حيث لا يتوفرون على أي نظام أساسي يحدد وضعيتهم ويقن حقوقهم وواجباتهم الإدارية، فهم بالتالي ليسوا لا في مرتبة الموظفين ولا متعاقدين.

أمام هذه الوضعية، نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي تنوي وزارتك اتخاذها لتسوية وضعية هذه الفئة العاملة بقطاع التعليم العتيق.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب، تفضلوا.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد المستشار المحترم، الشكر لكم موفور ولفريقيكم على السؤال.

طبعاً التعليم العتيق فيه تعليم عتيق تشرف عليه الدولة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، هو مثل التعليم العمومي، هنالك تعليم عتيق نبع من المجتمع بمبادرات خصوصية فهو مثل التعليم الخصوصي، نظراً لما ذكرتموه وأشرت إليه من دور هام ومن ميزة أساسية لهذا التعليم، فإن الدولة تدخلت فيه السنوات الأخيرة بشكل ملموس جداً، كانت المكافآت لبعض العاملين بهذا التعليم، 200 درهم، 300 درهم شهرياً.

الآن أصبحت هذه المكافآت تتراوح من الطور الأول، يعني جميع المدرسين اللي كيلغ العدد دياهم 2317، الطور الأول 1000 درهم شهرياً، والطور النهائي 4000 درهم شهرياً، ثم 2500 للابتدائي، 3000 للإعدادي و3500 للثانوي. بالنسبة للإداريين: هنالك 2236 إداري، 1236 منهم

يتلقون مكافآت مناسبة.

هاذ التعليم الجمعيات تتعطي للعاملين فيه، وبعضهم جزاهم الله خيراً من المتطوعين الآن، نعمل جاهدين على ترقية مكافآتهم باستمرار.

أما قضية الإدماج فإنها تطرح ثلاثة مشاكل:

- المشكلة الأولى أن نقضي على التعليم الخصوصي في هذا الميدان، بمعنى أن يفقد صفته الخصوصية ومبادرته الخصوصية ويصبح تابعاً للإدارة؛
- ثانياً، هذا الإدماج يضع مشكلة مؤهلات العاملين فيه، وهي مختلفة ومتنوعة ولا تتلاءم كلها مع مقتضيات الموظفين في التعليم؛

- ثالثاً، التوفر على الميزانية الخاصة. إذا كنا سنسير في اتجاه الإدماج التام، فإن القضية ستكون لها هذه العواقب، وإذا توفرننا على الميزانية فليس لدينا أي عراض مبدئي على هذه المسألة في الأمد المتوسط أو البعيد.

شكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير. وإذا كان هنالك تعقيب، تفضلوا السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد علي:

نعم السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نحن في الفريق الاشتراكي نعتقد على أن التعليم العتيق هي واحد المسألة نبيلة، نبتناها جملة وتفصيلاً، ولكن، السيد الوزير المحترم، كيف لنا مع دستور جديد يتطلع إلى إقرار دولة المؤسسات والقانون، والحكومة يكون في صلب اهتماماتها النهوض بالتعليم العتيق، نظراً للأهداف النبيلة اللي احنا متفقين عليها جميع، كفريق وكغارية، ودون الاعتناء بالموارد البشرية.

قبل قليل، السيد الوزير المحترم، قلتوا كين واحد 2000 مدرس، أو من يشتغل في هاذ التعليم العتيق، يعني 2000 أسرة، وكيفاش الواحد غيجتهد أو غيكون عندو مردودية وإنتاجية داخل التعليم العتيق ويتقاضى مبلغ 1000 درهم؟ متزوج ويكري، مع هاذ المشكل ديال البطالة.

احنا، السيد الوزير، مع كل الأسف، نقول على أننا في الفريق اطلعنا على واحد المجموعة من المذكرات التي تؤكد بالحرف، وهي صادرة عن وزارة الأوقاف وكتقول بأن المدرسين في التعليم العتيق لا يمكن اعتبارهم لا موظفين ولا متعاقدين مع الوزارة، عندنا المذكرات، السيد الوزير المحترم، وبالتالي لا يمكن لنا أن نصور باش هاذ التعليم العتيق يؤدي الأدوار ديالو في إقصاء وتمهيش وإهمال لهاذ 2000 ديال الناس اللي هما خدامين فيه.

وثانياً، كفريق، مع الدستور الجديد ومع اهتمام الحكومة بهاذ الميدان، ابغينا نعرفو أو نأمل كفريق اشتراكي باش تزول الوضعية الغامضة لهاذ

المستشار السيد إدريس مرون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي في الفريق الحركي استأثر اهتمامنا بالعنف المتزايد في الجامعة المغربية، خصوصا فاس، مراكش، أكادير، وغيرهم.

هاذ العنف المتزايد اللي هو نتعتقدو عندو المسببات التالية: عندنا هناك ما يعود إلى القبلية، ما يعود إلى ما هو ثقافي، وهناك ما يعود إلى ما هو إيديولوجي، الجامعة المغربية مصاوبة باش الناس يتلقوا العلم والمعرفة ويتعلموا الحوار البناء، ليست مجالاً للقتال بين الطلبة، ولا ينجو منها لا الأساتذة ولا الطاقم الإداري.

الإصلاح اللي يمكن لكم تديروه، السيد الوزير ديال التعليم العالي، في هاذا المجال يجب أن ينكب أيضا في أبعاده المختلفة على هذا الجانب، ماذا أتم فاعلون؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للجواب، تفضلوا.

السيد لحسن الناودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

ماذا نحن فاعلون؟

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

ماذا نحن فاعلون، بعدا نقولو كلمة في تزايد، ما كايناش، وإلا غادي يكون إحباط لرؤساء الجامعات وللعمداء وللأساتذة اللي كيسهروا على هاذا الجامعات، هناك تراجع كبير في العنف داخل الجامعات، تراجع الجهود ديال الأساتذة، الموظفين والمسيرين ديال الجامعات، تراجع كذلك بسبب الترسانة القانونية الجديدة التي وضعناها.

أشنو كاين؟ نعطيك الأحياء الجامعية، الآن اللي استعمل العنف ضد طالب، ضد موظف، يطرد من الحي الجامعي وتزغ منه المنحة، هذا يالله درناه، داخل الجامعات، كان طالب مثلا تينتمي لكلية الآداب تيمشي يدير الشغب في كلية العلوم، تيجي الانضباط، المسؤول ديال كلية العلوم تيقول لك هاذا الطالب ما عنديش، راه عند لآخر، لآخر تيقول لك ما يمكنش نعاقبو.

الآن عملنا في القانون الداخلي للجامعات، الجامعة فيها مجلس تأديبي يعاقب الطالب الذي ارتكب العنف أينما كان داخل الحرم الجامعي، راه هاذا الشي راه الحمد لله، والطلبة... أنا كنت في بني ملال البارح، شرحت للطلبة وقلت لهم راه اللي فيكم دار الصداق... الناس كيصفقوا، الناس

التعليم العتيق، هاذا الناس خدامين ما هما موظفين ما هما متعاقدين، أشنو هما؟

على هاذا الأساس احنا نتقولو واحد المجموعة الناس اللي تعرضوا من طرف المفتشين ومن طرف الناس اللي عندهم هاذا مسؤولية المراقبة للطرد بعدما قضوا واحد 6 سنوات أو 7 سنوات أو أكثر من ذلك، احنا ابغينا واحد المعالجة الحقيقية لهاذا الموارد البشرية حتى يؤدي هاذا التعليم العتيق، الذي لا يمكننا أن نفرط فيه بالأدوار ديالو.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار.

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

السيد المستشار المحترم،

هاذا الأمر واضح وضوح الشمس، إذا كنا غادي ناخذو كاع العاملين في التعليم الخصوصي يعني وزدوهم في التعليم العمومي، بمعنى ما يقاش تعليم خصوصي، بمعنى خصهم يتدججوا.
التعليم، قلنا التعليم العتيق فيه تعليم اللي هو عمومي ديال الإدارة وفيه تعليم تدخلت فيه الوزارة تدخلت مستمرا دووبا على طريق المكافآت المتزايدة كل وقت.

إذا كنا غادي ندجموه يولي تعليم كله تابع للإدارة، غادي نبدأو بعدا شكون اللي كيدرس فيه؟ أشنو هي المؤهلات ديالهم؟ واحد العدد ديال المشاكل، في ذلك بيناتنا راه ما كاينش شي مسألة اللي غادي تبقى غامضة، الأمور ديالنا كلها واضحة.

القضايا اللي شرتو لهم، إذا شي واحد طلب منه يعمر واحد الورقة على أنه غادي يستمر وما عمرهاش، راه كيخصنا... لذلك، فهو تعليم مندمج في إطار قانون التعليم العتيق من الناحية ديال الموضوع، ولكنه من ناحية التدبير خاضع للظروف اللي قلت لكم ديال أنه تعليم خصوصي، ومع ذلك التدخل فيه تدخل ملموس ومتزايد.

لذلك، هاذا المسألة ما يمكنش يكون فيها غموض بيننا وبينكم ولا بيننا وبين المعنيين بهذا التعليم.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وشكرا له على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل مباشرة إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي لبطس السؤال، تفضلوا الأستاذ مرون.

ديالو.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

ألمي، ورائي قلتها للحكومة، هاذ الشي راه اقلال مشاركين فيها، ما كاينش شي طلب للجامعة تنجي لي آ الجامعة شي حاجة، كنعولو للجامعة خليا تما.

الآن الرادارات اللي كنجي من برا، ممكن نتجوهم داخل الجامعة، آلات كثيرة داخل مدارس المهندسين نتجوهم، ولكن خص الطلب يتوجه من الحكومة، غادي نقول لي آش تتدير وانت وزير؟ من الحكومة حطينا هاذ الإشكالية لمدارس المهندسين إلى ابغينا نشجعو البحث العلمي والإنتاج، وإلا غادي نبقاو نستهلكو أي منتج، تمشيو للأسواق الممتازة ادروك، كلشي جاي من برا، وشحال من الأمور قادين نتجوها في هاذ البلاد.

ملي قلت لكم (le drone) غادي يوجد، موجود (le drone) إن شاء الله. شاحنة (camion médicalisé)، شاحنة طبية، كنا كنعشيوها من الولايات المتحدة بـ 20 مليون درهم، الآن كنعنتج في مدرسة المهندسين بالدار البيضاء بأقل من 6 مليون ديال درهم، راه المهندسين المغاربة اللي قايمن بهاذ الشي، ولكن خصنا نشجعوهم وخص نعطيهم التمويلات اللازمة، إذن خاص الوزارات قبل لا تشري وتدير عروض، تقول واش هاذ المعاهد ديالنا واش قادين ينتجوا شي حاجة ولا غير الكلام، هذا هو اللي خصنا في هاذ البلاد إلى ابغينا نطورو التكنولوجيا في هاذ البلاد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة. ومنتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الثقافة بسؤال كذلك، أعتقد أنه سؤال فريد، وهو لفريق الأصالة والمعاصرة. الكلمة لأحد السادة أعضاء لبسط السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد إبراهيم بنديدي:

شكرا للسيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،
السيد الوزير،

سطرت الوزارة برنامجا هاما يروم ترميم عدد من المآثر والأسوار التاريخية، إسهاما منها في الحفاظ على الموروث التاريخي الذي تزخر به بلادنا.

وأمام الأهمية البالغة التي يحظى بها هذا الإرث الإنساني الذي يعكس درجة الغنى والتنوع الثقافي والحضاري ببلادنا، الذي جعل مجموعة من هاته المواقع الممتدة على ربوع المملكة، تصنف من قبل اليونسكو كتراث إنساني عالمي، وهو ما يستدعي الاهتمام به واعتماد برنامج دائم من أجل ترميم هاته المعالم التاريخية باعتبارها مدخلا أساسيا للحفاظ على هذا الموروث، وهو

فرحانة لأن ولات الجامعة في بعض الحالات كترسل بنتك ولا ولدك بحال إلى غادي لسوريا.

نعم، ممنوع منعنا باتا العنف داخل الحرم الجامعي بأي ثمن كان، والآن خارج الحرم الجامعي ماشي مسؤولية التعليم، ولكن هذا يتعاون مع وزارة الداخلية، وبهاذ المناسبة أنا كنعشكرها لأن فين ما اعيطنا لهم ليلا نهارا موجودين.

إذن هذا مسؤوليتنا، واتما غترقبوا هاذ الجانب واش غادي يستمر ولا لا؟

الآن كل الجامعات عندها الترسانة القانونية ديال محاربة هاذ العنف، الترسانة القانونية ديال محاربة الغش غادية تحيكم للبرلمان، باش فعلا الجامعة ديالنا إلى ابغينا نأهلوها غير عند المجتمع، لأن الصورة اللي عند المجتمع فين ما ضرب شي واحد شي واحد بسكين هي اللي كنعتكلمو، الجامعة المغربية الحمد لله إلى قارناها بالآخرين، راه 1000 أستاذ، أكثر من 1000 أستاذ مغربي في فرنسا تيقريو في الجامعات وفي (CNRS)، امينن تخرجوا؟ من الجامعة المغربية. الناس ديالنا ملي تمشيو لبرا، تيعتروا، ملي تبقاو عندنا ما كنعشكوش في العمل ديالهم.
أنا كنعطالب منكم...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لك أن تطلب ذلك في التعقيب.
تفضلوا السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

احنا ما يمكن لنا إلا نكونو سعداء ونصفقو ونفرحو إذا كان فعلا هو هاذ العنف في توجه انحداري، وكنعشجعوكم على هاذ الآليات اللي اخذيتو مؤخرا.

واحنا أيضا نعرف أنه ماشي كل الطلبة باغيين العنف، لكن فئات قليلة تحدث هرج ومرج داخل الجامعات، وتيكفي هاذيك المجموعة تكون قليلة وتكون حاضرة باش يوقع الصدام، 10 يمكن يرونوا لك حي، احنا كنعرفو هاذ الشي.

لكن احنا نشجعكم على اتخاذ القرارات اللي خصها توقف هاذ الشي، واحنا معكم إذا كانت هناك أمور ستعتمد مستقبلا إما على مقترحات قوانين أو مشاريع جيتوها اتما معكم، احنا معكم أيضا.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

والكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب، كمل ذاك عناصر الجواب

في هذا المجال، لأن عملية الترميم تتطلب مرممين في غاية المهارة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم أن تحتفظوا ببعض عناصر الجواب ديالكم في التعقيب إن شئتم.
الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد علال عزيزي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

نحن في الأصالة والمعاصرة نعتبر المآثر التاريخية مرجعية ثقافية وفكرية وهوية نعتز بها كثيرا. هناك مجموعة من المآثر الشائخة لعقود عديدة آيلة للزوال، طريقة الأشغال والتزيم الحالية، واش هي اليوم تعتمد بمكاتب دراسات تيشغلوا بها اليوم؟ هذا التساؤل ديالنا.

المقالات والاختصاصات هل هي مؤهلة كذلك؟

تساءل عن الشراكات والطريقة التشاركية بين الجماعات والوزارة وبعض

الجمعيات والسلطة الوصية.

تساءل عن المواد المختارة أيضا، الطريقة باش تيعملوا، لأن تشوفوها ببعض المدن راه ذاك الشي غير تيهزوا من الأرض ويلصقوا، ذاك الشي راه ماشي في المستوى، وراه بعض المدن شي حوايج عاد تصلحوا حديثا وراه طاحوا، وتنحمدو الله ما طاحوش على بعض المواطنين.

اعتماد هذه المعالم التاريخية وتأثيرها، نقترح عليكم أنها خصها الإعمار ديالها والتأثير ديالها والحفاظ على أصلتها وهويتها، تنلقوا بأن تتصاوب وما تتعمرش الداخل وتتبقى محجورة اللي ما كتبقاش معروفة وخاص باش يتعرف بها.

تساءلوكم على إقليم تنغير، كايينة 1000 قصبة معروفة على أنها محجورة وما معروفاش، اللي عندنا احنا تنقلبو على 10.000 سائح فما فوق، هاذ المآثر التاريخية هي اللي تيمكن لنا نعتزوا بها ونقلبو عليها.

تساءلوكم على الوزارة ديالكم، السيد الوزير، على الميزانية المخصصة للوزارة ديالكم اللي هي في الحقيقة لا تتلاءم مع هاذ المتطلبات اللي تتطلبو وتبغيو يكون في المستوى ديال هاذ المآثر التاريخية.

وتساءلوكم على بعض المآثر اللي هي عاد تصاوبات وانهارت بمدينة مكناس وبعض المدن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار.

ما يدفنا للتساؤل حول المعايير المتبعة في عملية الترميم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد محمد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل لفريق الأصالة والمعاصرة على تفضله بطرح هذا السؤال الدقيق حول المعايير المتبعة في عملية الترميم.

وزارة الثقافة تأخذ بعين الاعتبار عدة معايير أثناء إعداد برنامج التدخل السنوي في المعالم الأثرية، وذلك حسب الأولويات، مثلا مدى تدهور المعالم، السهر على إنجاز مشاريع تهم مختلف قطاعات التراث، من أسوار، قصبات، مدارس عتيقة، إضافة إلى الشراكات مع الجماعات المحلية والسلطات المحلية.

تعلمون أن الترميم هي عملية متخصصة، تستجيب للمعايير المعمول بها عالميا، وأساسا الميثاق العالمي لمحافظة وترميم المعالم والمواقع التاريخية المعروف بميثاق البندقية (charte de Venise) ديال 1964، تحت إشراف اليونيسكو، وتعتمد أساسا على احترام المواد الأصيلة.

إلا أن في بعض الأحيان إذا اتضح أن المواد والتقنيات التقليدية غير ملائمة، فإن تدعيم المعلمة يمكن أن يتم بتقنيات البناء الحديثة، مع ضرورة احترام المعلمة الأصيلة قدر الإمكان، وهذا الفصل 10 من هاذ الاتفاقية.

كما أن تعويض عناصر مفقودة من هاذ المعلمة يمكن أن يتم بطريقة منسجمة مع إبرازها عن العناصر الأصيلة، حتى لا تتحول عملية الترميم إلى عملية التزييف، هاذي المادة 12 من هاذ الاتفاقية. بطبيعة الحال تبقى صلاحية تقدير الطرق المتبعة لمفتش المباني التاريخية ومديرية التراث الثقافي التابعة لوزارة الثقافة.

وعملية ترميم المباني التاريخية يجب أن تخضع لقواعد دقيقة:

- 1 - تحديد المواد الداخلية في تركيب المبنى التاريخي؛
- 2 - تحديد عوامل التلف السائدة لدراسة تأثيرها وكيفية معالجتها؛
- 3 - تحديد نوع ومظاهر هذا التلف ودراسة أساليب الصيانة؛
- 4 - استخدام مواد أكثر مقاومة لعوامل التلف؛
- 5 - دراسة وحفظ مواد مستخدمة في الترميم للوقوف على مدى ملاءمتها مع المواد الأصيلة في هذا المبنى.

ومع الممارسة ومع الزمن هاذ المبادئ العامة ترسخت عند العاملين في هذا القطاع، وتسعى وزارة الثقافة إلى تثمين ورد الاعتبار للعوامل البشرية

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال، تفضل.

المستشار السيد لحبيب بنطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أود في البداية باش نهنيكم على الجهود المبذولة لإخراج القانون 112.12 حيز التنفيذ، خصوصا ونحن نعلم بأن القانون الذي سيعدل 24.53 الصادر في 5 أكتوبر 1984، القانون الذي أبان خلال العشر سنوات الأولى من دخوله حيز التنفيذ بأنه قانون متجاوز.

فمرة أخرى شكرا على الجهود المبذولة، إذ أنه منذ التسعينات والمهنيين تبنظروا خروج هاذ القانون، اللي في الحقيقة القانون 112.12 كينجوب مع الانتظارات دياهم، وخصوصا أنه القطاع التعاوني في ظل المنافسة الشديدة اللي تيعرف، وكذلك في ظل تحرير الأسواق، وفي ظل الافتتاح الاقتصادي، واشتداد المنافسة بين القطاع الخاص والقطاع التعاوني، أصبحت التعاونيات مجبرة باش يكون عندها واحد القانون اللي هو أكثر مرونة باش تنغلب على المعوقات اللي مطروحة.

لذا، السيد الوزير، نساءلوكم أشنو هي الإمكانيات، القانون ها هو الحمد لله، الإطار القانوني ها هو واخذ طريقو، أشنو هي الإمكانيات اللي يمكن تقوموا بها باش يمكن منتوجات الاقتصاد الاجتماعي، منتوجات التعاونيات يوصلوا للأسواق، خصوصا واحنا نتعرفو بأن القطاع الخاص قطاع قوي، قطاع تملك مؤسسات مالية، قطاع تملك كذلك مؤسسات تجارية، يعني كيفاش المنتوجات ديال القطاع التعاوني تقدر توصل للأسواق، إما بطريقة سلسلة أو بأقل تكلفة؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف

بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أود أن أشكركم وأهنئكم بدوري على الدور اللي تتقوموا به في إطار لجنة الفلاحة للمناقشة ديال القانون المتعلق بالتعاونيات، واللي كان عندهم بالفعل دور إيجابي جدا في أن هاذ القانون بالفعل نبوروه، باعتبار أنكم اشتغلتم أيضا على المسودة اللي هاذي أكثر من 10 سنوات وهي تناقش.

هاذي فرصة باش بالفعل نقولو على أنه الاقتصاد التضامني والتعاوني، ومن خلالو التعاونيات هو مجال اللي ابغات الحكومة الحالية على أنها تطورو

السيد وزير الثقافة:

شكرا السيد النائب.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار.

السيد وزير الثقافة:

السيد المستشار، معذرة.

بطبيعة الحال أنا أتكلم على المعايير المتبعة من طرف وزارة الثقافة في عملية الترميم، علما أن هناك بعض التدخلات من طرف بعض الجماعات المحلية أو مؤسسات أخرى اللي ما كتنشهرش على تتبع هاذ المعايير، وهو تدخل غير مسموح وغير معقول وغير مقبول.

التدخل ديال وزارة الثقافة من بعد ما كيم التدقيق ديال هاذ العمليات، بطبيعة الحال المقتش ديال المباني التاريخية هو اللي تيكون مسؤول على الإشراف على هاذ العملية، تيقوم:

أولا، باختيار المهندسين المعاريين والأطر المتخصصة في عملية الترميم؛ ثانيا، إعداد دفاتر تحملات دقيقة طبقا للمعايير المتبعة دوليا في هذا المجال؛

ثالثا، اختيار المقاولات ذات الخبرة في هاذ المجال.

هاذي هي العملية اللي تتقومو بها في وزارة الثقافة. نتعرفو بأن في المغرب كين هناك جرد ديال ما يفوق على 16 ألف موقع ومآثر تاريخية، اليوم فقط تمكنا من إحصاء دقيق لـ 2550 من هاذ المعالم التاريخية، إحصاء دقيق وورقة تدقق مدى حالة التدهور ديال هاذ المآثر التاريخية، العمل لازال مستمر في هاذ العملية.

بطبيعة الحال، الميزانية ديال وزارة الثقافة تنخصو ما يناهز 60 مليون سنويا لعمليات ترميم المآثر التاريخية، هي غير كافية، هذا هو اللي جعلنا السنة الماضية اشتغلنا على إستراتيجية التراث الثقافي في أفق 2020، هي إستراتيجية اللي تتدقق دور كل المتدخلين في المجال، من جماعات ترابية، من وزارات، من قطاع خصوصي، وتتجعل بأن هاذ التراث يندرج في إطار الصناعات الثقافية والإبداعية، في إطار الاقتصاد الثقافي، لأن التراث يمكن له يلعب دور أساسي في التنمية المحلية، وهاذ البرنامج كيتطلب منا ميزانية ديال مليار و500 مليون درهم في أفق 2020. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة، وهو حول الإكراهات التي تواجه التعاونيات، ونحني السيد الوزير على صموده معنا في هذه الجلسة منذ بدايتها.

يستعملوا الوسائل الإلكترونية للتسويق، بالإضافة إلى المتاجر التضامنية التي هي الآن غادي تفتح في أكادير ابتداء في الشهر المقبل، المتجر الذي ربما غادي يكون السابع على الصعيد الوطني، والتي تيسر على أنه يساهم بالتسويق والتمتين ديال المنتج ديال التعاونيات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد لحبيب بنطالب:

شكرا السيد الوزير، وشكرا على هذا التجاوب ديالكم.

وكذلك تهنيو أنفسنا كذلك بهاذ الاقتراح فيما يتعلق بالجانب التجاري، ولكن، السيد الوزير، عندنا مطلب آخر الذي نتمناو إن شاء الله الرحمن الرحيم تحي به الوزارة ديالكم، فيما يتعلق، هذا راه سبق لنا كنا طرحناه معكم، فيما يتعلق في إطار العدالة الضريبية والإصلاح الضريبي.

فيما يتعلق تتعرفوا القطاع التعاوني منذ 2005 جا التضريب حسب القانون المالي 2005، تلتناو، السيد الوزير، راكم قايمن بمجهود كبير، ولكن احنا في إطار هاذ القبة ديال هاذ البرلمان نتمناو أنه ناقشو هاذ القضية ونجيبو شي اقتراح باش يكون التضريب خاص بالاقتصاد الاجتماعي، لأنه دابا التعاونيات بإمكانهم يتحولوا بسهولة إلى شركات، كذلك أن القانون تيعتبرهم مقاولة التي هي خاصة تدبر شؤونها بنفسها، ولكن ملزمة بالتقيد بأحكام القانون 112.12.

تبقى المشكل ديال التضريب، السيد الوزير، تبيظهر لي في هاذ السنين الأولى من المعينات التي تعوق القطاع التعاوني، خصوصا أنه في قانون المالية 2005 كين تعاونيات التي استطاعت تتجاوز وسايرت، رغم أنه خصوصا أنه، كيف تتعرفوا جميع، القطاع التعاوني فيه التعامل الحضري، فيه الطابع الاجتماعي، يعني ماشي مجبرين يديروا الربح، كل هاذي إكراهات، إلى كانت ضريبة مناسبة، يعني واحد التضريب مناسب للمنتجات الفلاحية غادي يكون أحسن.

وتنشركم مرة أخرى، السيد الوزير، وحزب الأصالة والمعاصرة راه مستعد أنه يقوم بمجهود كبير باش يخرج هاذ القانون، لأنه في الحقيقة انتظروا القطاع لمدة تزيد على 20 سنة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

وتعطيه نفس جديد، لأنه تبين على أنه بالفعل دابا وصلنا لـ 11.000 تعاونية، وصلنا لأكثر من 430.000 متعاون، وصلنا لرقم أعمال ديال 6,5 مليار درهم، لكن هاذ الأرقام مازال لا تمثل إلا حوالي، من حيث التعبير، أقل من 1,7% من الإطار العام ديال هاذ الناتج، وابغينا على أننا نطوروه.

وبالتالي، هاذ القانون تيهدف أساسا إلى أننا نعطيو صيغة جديدة للعمل التعاوني، لكن الإشكالات التي تفضلتو بها، كين إشكالات التي هي ديال التمويل، إشكالات ديال الحكامة والتدبير، إشكالات ديال الموارد البشرية والإشكال ديال التسويق.

فيما يتعلق بالإشكال الأخير الذي هو المسألة ديال التسويق، وتتعرفوا على أنه الوزارة، بالإضافة إلى بعض القطاعات الوزارية الأخرى وبعض الهيئات الحكومية التي تتشتغل مع التعاونيات، كين هناك مجموعة من الإشارات:

الإشارة الأولى هو، وهاذي نبغي تكون كرسالة نبعثها من خلال مجلس المستشارين، هو أن الوزارة تشتغل مع الجهات في إطار إعداد مخططات جمهورية للاقتصاد التضامني والاجتماعي، ونبغينا عندنا الآن مجموعة من المخططات التي هي في طور الإعداد- نبغي نطلب من الإخوان المثليين ديال المواطنين على أنهم بالفعل يسرعوا، لأنه احنا ابغينا أنه جميع المدن المغربية بدون استثناء تكون فيها معارض للتسويق، لأنه ملي تديرو أي معرض تيكون على الأقل ممثلة 50 حتى 200 تعاونية على حسب الحجم، هذا تيعطينا رقم معاملات التي هو في بعض الأحيان تيوصل إلى 20 مليون درهم خلال 3 أيام وخلال 4 أيام.

بالإضافة للأخرى، عندنا تطوير ديال الاجتهاد مع المطارات، الآن فتحننا باب ديال الحوار مع المطارات بأنه في المطارات الكبرى ديال المملكة غادي تكون التعاونيات حاضرة باش حتى هي تبغ المتوجات ديالها، وخاصة الناس ديال العبور، وتتعرفوا على أنه أكثر من 20 مليون التي تيعبروا المطارات، إذا درنا غير 10% التي غادي يشربو بمعنى أنه غادي نستطعو نفرو لهم.

كين هاذ الشيء ديال الأسواق الممتازة التي خدامين فيها، والتي اعطت نتيجة، لكن ما كينش ديمومة واستمرارية، كين تعاونيات التي هي دخلت للأسواق الممتازة، لكن كين إشكالات.

الآن الإشكال الذي ابغينا نطوروه في إطار التسويق، السيد المستشار المحترم، هو هاذ الشيء ديال (Label)، (labelliser) المنتج ديال التعاونية، لأنه كين مجموعة من المنتجات التي هي منتجات مغربية صرفة، وعندها امتياز على الصعيد العالمي. الآن في إطار (la labellisation) ديال هاذ المنتجات، غادي نمكنو مجموعة من التعاونيات على أنها تكون عندها إطار الذي هو إيجابي.

بالإضافة إلى التسويق الإلكتروني، الآن كين مغرب التسويق التي تيشغل على هاذ الملف، الآن التعاونيات عندهم الإمكانية على أنهم

رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، ونبدأ بالسؤال الأول وهو حول إخضاع الشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا للخدمة المدنية، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين. السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

لقد عرف المغرب في ظل الحكومات السابقة تجربة رائدة بالنسبة لخريجي التعليم العالي، أعطت أكلها، من خلال تدريب خريجي الجامعات والمعاهد العليا في إطار ما يسمى بالخدمة المدنية (service civil)، وذلك لمدة سنتين استعدادا للانخراط في الحياة العامة.

وقد كانت فرصة حقيقية أعطت للخريجين دفعة قوية، صقلت قدراتهم المهنية، وأهلتهم إلى الانخراط في سوق العمل بسهولة كبيرة، لكن للأسف تم التراجع عنها، الشيء الذي بات يتطلب التفكير من جديد في ذلك، وخصوصا في هذه الظرفية الصعبة التي تمر بها بلادنا والأزمة التي يعيشها شبابنا في البحث عن العمل.

وسؤالي، السيد الوزير، هو: هل هناك نية أو تفكير في الرجوع إلى نظام الخدمة المدنية بالنسبة للشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب عن السؤال، تفضلوا.

السيد عبد العظيم الكروج، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

فهذا النظام أو الخدمة المدنية هو تم إحداثه سنة 1973، وكان نظام إجباري لكل حاملي الشهادات، شهادة الإجازة على الأقل، وبطبيعة الحال في سياق اقتصادي واجتماعي يعني خاص الذي كان يتميز بمواجهة أو هدف مواجهة النقص الحاد الذي تعرفه الإدارة العمومية آنذاك، ولا سيما من الأطر الإدارية والتقنية، وكانت مدة هذه الخدمة، يعني الخدمة المدنية، كانت محددة في سنتين، ولا ينتج عليها أي ترسيم.

إذن في سنة 91 كان هناك تطور، تطور لماذا؟ لأن هناك كان عدد كبير لخريجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي...

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

السيد الرئيس،

ما يمكن لي إلا نمهي السيد المستشار المحترم والفريق ديال الأصالة على هاذ الاهتمام وعلى هاذ الدور اللي تقوم به في إطار إخراج هاذ القانون. من الناحية المبدئية، السيد المستشار، تتعرفوا أنه لا يمكن باعتباري مشرفا على القطاع، ما يمكن إلا أننا نختارو الأسلم بالنسبة للتعاونيات باش يتطوروا، أكيد أنه النظام الجبائي، كما تعلمون أن في 2005 تحدثوا عليه لما أدخل في القانون المالي، كانت عندو واحد المجموعة ديال الاعترافات.

الآن أنا اللي المقترح اللي عندي، هو الآن نحن في إطار إعادة النظر في المنظومة الجبائية، الآن كين (les assises) اللي ابدوا، اللي اعطينا الانطلاقة ديالهم في أبريل، الآن هاذ الموضوع ديال التضريب عموما ديال القطاع الفلاحي راه مطروح في الطاولة، إعادة النظر في المنظومة الضريبية حتى هي مطروحة على الأرضية ديال النقاش.

أنا نتصور هذا أيضا يمكن أن يكون محورا جيدا للنقاش، باعتبار أنه الحكومة بالفعل في التصور ديالها للتعاطي مع الاقتصاد الاجتماعي، ولكن أيضا مع المقابلة الصغيرة جدا، كما تتعرفوا في الإستراتيجية، حاولنا على أننا نعطي واحد المجموعة ديال الميزات لهاذ القطاع، وبالتالي هاذ الميزات يمكن تكون ميزات جبائية، بمعنى أننا نحاولو نديرو جبائيات اللي هما عندهم علاقة بالقطاع للتطوير ديالو، إلى حين أن ينضج وإلى حين أن تتحول.

وتتعارفوا أن المشروع ديال القانون اللي الآن هو سيطر على مجلسكم الموقر باش تصادقوا عليه، فيه أنه الإمكانية ديال التحول من التعاونية إلى الشركات بجميع أصنافها، وهذا لا يسمح لها أنه لما تنضج التعاونية يمكن ذاك الساعة تمر مباشرة إلى النظام الجبائي ديال الشركات.

هاذي فرصة، السيد المستشار المحترم، باش ندعوكم وأتم عارفين بأن غدا عندنا المناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وغادي تكون فرصة لهاذ المناظرة إلى حضرتو فيها بهاذ الأفكار ديالكم باش تنوروها وأيضا باش تطرحوها هاذ الإشكالات، لأن عندنا محور ديال التمويل، وعندنا أيضا محور ديال التدبير الجبائي لدعم التعاونيات، غادي تكون فرصة باش هاذ الأفكار ديالكم اللي طرحتموها اليوم أنها تتناقش في فضاء أوسع، وإذا خرجنا بنتيجة خلال هاذ المناظرة ما يمكن إلا تكون إيجابية بالنسبة للمستقبل ديال التعاونيات.

شكرا السيد المستشار، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، كما نشكركم على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى مجموعة من الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى

المفهوم الجديد للسلطة، وكذلك الإدارة المواطنة، الإدارة المسؤولة، الإدارة الشفافة، وكذلك الإدارة المشاركة.

وكذلك الإدارة المغربية عليها مجموعة من التحديات أن ترفعها، هناك التحدي السياسي، يعني بناء دولة الحق والقانون، ولكل مغربي الحق في الشغل طبعا، ثم كذلك التحدي الاقتصادي وهو التحكم في كمثل الأجور وضبط التوازنات الماكرو اقتصادية، ثم كذلك التحدي الثقافي في التنوع إلى غير ذلك، ولكن هناك كذلك التحدي الاجتماعي، وذلك بالحفاظ على التماسك الاجتماعي من خلال محاربة الفوارق الاجتماعية ومحاربة البطالة والتهميش والفقير.

ونحن حين نطرح الخدمة المدنية مرة أخرى للنقاش، فإننا نكون بصدد التفاعل والنقاش أو المناقشة في إطار التشارك مع الحكومة في وضع بدائل، ففوض أن تبقى محافل معطلة في الشارع، تحبج ولا تتفنن إلا في سياسة الاحتجاج ولغة الاحتجاج، أن تصبح في خدمة مدنية تؤهلها إلى العمل، ربما يكون في القطاع الخاص، ربما يكون في القطاع العام. صحيح أن الوظيفة العمومية لا تنتج، ولكن هي تنظم الإنتاج، وإذا كان هذا الإنتاج غير منظم، فإنه لا يمكن أن يرقى إلى تطلعات هذا المجتمع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.
والكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد عن التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أنا متفق معك تماما على يعني ما جاء في مداخلتكم، لأن فعلا يعني كل الجهود الآن هي قائمة من جعل كل حاملي الشهادات وكل الشباب يعني تكون لهم الشروط متوفرة للشغل.

فمن جهة، فعلا الحكومة يعني تشتغل من جعل كل الظروف الاقتصادية ملائمة وإيجابية من دفع كل الشركاء الاقتصاديين للاستثمار، سواء كانوا أجنب أو وطنيين، من أجل خلق فرص الشغل.

وموازاة مع ذلك، قمنا بوضع عدد من البرامج للشباب، وآليات لتشجيع التشغيل كبرنامج "مبادرة"، الذي يهم تشجيع التشغيل في الجمعيات، كبرنامج "تأطير" الذي يهدف إلى إقرار منحة شهرية لكل متدرب، وهذا كبرنامج "تأطير"، الذي يهدف إلى إقرار منحة شهرية لكل متدرب تقريبا، برنامج "استيعاب" الذي هو نظام انتقالي تحفيزي لإدماج الاقتصاد غير المهيكل.

وهذا غير على سبيل الذكر لا للحصر، كل هذا يهدف إلى من طبيعة الحال خلق فرص الشغل وإعطاء الفرصة للشباب لوجود يعني فرص شغل ملائمة لهم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، يمكن لكم تيجو من الجهة الأخرى للميكروفون باش تسمعوا مزيان القاعة، الله يجازيكم بخير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

إذن في سنة 91 كان فعلا تطور نظرا للأعداد الكبيرة لخريجي الجامعات ومؤسسات التكوين، وتقرر في 1991 بوضع حد لهاذ عملية الخدمة المدنية. إذن في 91 تم كذلك الحفاظ على كل العاملين في إطار الخدمة المدنية، وفي سنة 1996 تم إلغاء بصفة نهائية الخدمة المدنية.

اللي ابغيت نقول بعد هذا التذكير، وهو أن أولا الحكومة تتقاسم معكم الانشغال حول تشغيل العاطلين على العمل وحاملي الشهادات، هذا انشغال يعني ذات الأولوية بالنسبة للحكومة.

اللي ابغيت نقول وهو أن الآن عدد خريجي الجامعات والمؤسسات العمومية هو مهم جدا، هي أعداد مهمة جدا نظرا للطاقة الاستيعابية للإدارة، هذا من جهة.

من جهة أخرى، اليوم، وهذا هو النموذج المغربي، هو جعل القطاع الخاص يشغل ما أمكن من حاملي الشهادات، وهذا كنعبرو عليه كل سنة، إلى لاحظتو في إطار الإحصائيات ديال سنة 2012 كان تم خلق ما يزيد على 120 ألف منصب شغل، والدولة لم تشغل إلا ما يفوق 26 ألف منصب شغل.

إذن الدور ديال الدولة والدور ديال الحكومة هو وضع كل الشروط الاقتصادية الملائمة لجعل القطاع الخاص يمتص كل حاملي الشهادات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ولكم، السيد الوزير، أن تحتفظوا ببعض عناصر الجواب في التعقيب.

الكلمة للأستاذة خديجة الزوي للتعقيب.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

نحن في الفريق الاستقلالي حين طرحنا مشكل الخدمة المدنية أو رجعنا بذاكرة الإدارة المغربية إلى إجراء كان في المستوى، طبعا في 73 كان هاذ الإجراء وحذف سنة 96 لأن كان تقرير إداري من طرف المنظمات الدولية على أن الإدارة المغربية ليست بخير، ولكن هذا لا يمكن أن نرجعه فقط للخدمة المدنية.

في الحقيقة المؤسسة الملكية أعطت اهتماما كبيرا للجانب الاجتماعي والاقتصادي وكذلك الإداري، فأصبحنا نسمع الخطب السامية حول

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني في نفس القطاع دائما، وهو حول القوانين... أشنو أستاذة؟ مازال ما اعطينتكش الكلمة الأستاذة ديالي، سمحي لي، أنا مازال منشغل هنا في الأوراق ديال.. وانت كنتسولي، سمحي لي إلى قاطعتك.

السؤال الثاني الموجه دائما في نفس القطاع إلى السيد الوزير، هو حول مراجعة القوانين الأساسية للفئات ذات المسار المهني المحدود. والكلمة للأستاذة خديجة الزومي عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبسط السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

قد تم الاتفاق في أحد بنود 26 أبريل 2011 على مراجعة الأنظمة الأساسية للهيئات ذات المسار المهني المحدود، والتي تسمح أو يسمح بموجبها بالترقية للذين لا يترقوا إلا مرة واحدة أو مرتين، وذلك بواسطة إحداث درجة جديدة في إطار تحقيق الانسجام بين الأنظمة الخاصة. إلا أننا بعد تعثر الحوار الاجتماعي على مستوى الوظيفة العمومية، فإننا نحس وكأن هناك تخليات للحكومة عن هذا البند.

لنا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي اتخذتموها في هذا الصدد لتفعيل هذا البند، علما أن هذا الأخير، يعني فئات عريضة ومختلفة، تعاني من حيف كبير، بل يمكن اعتباره من بين أهم البنود التي ضمها اتفاق 26 أبريل 2011؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

في هاذ السياق، لا بد أن أؤكد على عزم الحكومة أولا على استكمال تنفيذ كافة الالتزامات الواردة في اتفاق 26 أبريل، الذي هو موقع بين الحكومة السابقة والمركزيات النقابية الخمسة الأكثر تمثيلا، ولاسيما الالتزام

المتعلق بإحداث الدرجة الجديدة بالنسبة للأطر والهيئات ذات المسار المهني المحدود، سواء يعني أذكر يعني بالهيئات التي لها يعني ترقية أو ترفيتين في المسار المهني ديالها.

لا يفوتني كذلك أن أذكر بأنه في إطار تفعيل هاذ الاتفاقات، وبالخصوص اتفاق 26 أبريل، تم خلال سنة 2011 إحداث درجات جديدة لفائدة هيئة كتاب الضبط بوزارة العدل، وهيئة المهندسين والمهندسين المعاريين.

وفي إطار لجنة القطاع العام، التي اجتمعت السنة الماضية مرتين، وبحضور ممثلين المركزيات النقابية الخمس الأكثر تمثيلا، إضافة إلى ممثلي بعض القطاعات، كان هناك اتفاق على وضع هذه النقطة في جدول أعمال هاذ لجنة القطاع العام، وبهذا الخصوص تم إحداث لجنة موضوعاتية التي انكبت على دراسة هذا الموضوع بصفة منتظمة ودورية.

إذن هاذ اللجنة شرعت في دراسة هاذ النقطة من خلال تقديم مصالح وزارة الوظيفة العمومية لكافة المعطيات اللازمة من أجل تحديد الفئات المستهدفة من هذا الإجراء.

وفي هذا الإطار، فقد قامت هاذ اللجنة الأولى بجدد مختلف الأنظمة الأساسية، سواء المشتركة أو الخاصة ببعض القطاعات، حيث تم تحديد الأطر والهيئات المستفيدة التي يصل عددها أزيد من 46 إطار وهيئة منتمية إلى 19 نظام أساسي.

إذن، نحن في طور استكمال دراسة هذا الموضوع من أجل التوصل إلى الصيغ الكفيلة بالتنفيذ على أرض الواقع في إطار رؤية من طبيعة الحال اللي هي شمولية، واللي كتشمل مختلف فئات الموظفين، وهذا هو اللي غادي يفتح، من طبيعة الحال، آفاق جديدة للترقي وكذلك تجاوز كل الإشكالات اللي مرتبطة بتجمع الأنظمة الأساسية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة، الأستاذة خديجة تفضلي للتعقيب.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذا التوضيح.

ولكن أقول، السيد الوزير، للأسف إني عضو بهذه اللجنة الموضوعاتية، وقد اجتمعت أكثر من 5 أو 6 مرات، في الأول كانت بحضور جميع النقابات ذات التمثيلية، ولكن في الأخير عرفت مقاطعة بعض النقابات التي نخرتم رأيا، وتوصلنا إلى مجموعة من الحلول، ولكن تحفظت مصالح وزارة المالية على أن تقول ما هو القدر الذي يمكن أن يضاف للدرجتين، وكان هناك أخذ ورد ولم نأخذ أي شيء، بل توصلنا أو دعونا وزارة

مع كل فئات الوظيفة العمومية.

إذن، هذا ورش كبير نشتغل عليه الآن، ونطلب من الجميع المشاركة فيه بكل جدية من أجل وضع هاذ الإصلاح الكبير في هاذ الاتجاه هذا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤالان المواليان تجمع بينهما وحدة الموضوع، وبالتالي يمكن عرضها دفعة واحدة حتى تتم الإجابة عنها دفعة واحد كذلك، والسؤال الأول هو بعنوان معاناة المتصرفين بخصوص الملف المطلي، وهو للفريق الفيدرالي، والكلمة لأحد أعضاء الفريق لبط السؤال، تفضلوا الأستاذ لشكر.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

بالطبع لا بد من الإشارة إلى أن هاذ الموضوع ديال هاذ الفئة من الموظفين كان دائما حاضرا في اهتمامات الفريق الفيدرالي. سأمر بسرعة إلى السؤال.

تعاني فئة المتصرفين معاناة حقيقية جراء تجاهل الحكومة للملفا المطلي العادل، حيث لازلنا نعيش منطقت الانتقائية في التعامل مع فئات الوظيفة العمومية.

إن الاتحاد الوطني للمتصرفين، وبدعم من المركبات النقابية الحادة، لازال يخوض نضالات من أجل رفع الحيف وتلبية مطالب هذه الفئة التي تشكل العمود الفقري لكافة القطاعات الإدارية، والمتجلية أساسا في وضع نظام أساسي جديد يعيد الاعتبار المادي والمعنوي على مستوى مراجعة الأرقام الاستدلالية وإعادة النظر في مسار الترقية، مع التعويض عن المهام والتدرج الإداري، وكذلك عن التدبير والتأطير، أخذا بعين الاعتبار العنصر العلمي.

لكل هذا نساتلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي من المفروض أن تقوم بها الحكومة من أجل وضع نظام أساسي جديد عادل ومنصف، يرفع الميز، ويعيد لفئة المتصرفين وضعهم الاعتباري في إطار المائة. وتتمنى أن يتسم جوابكم بالجدية والموضوعية والواقعية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

موضوع السؤال الثاني هو كذلك يتمحور حول نفس الموضوع، حول وضعية المتصرفين بصفة عامة.

تفضلوا الأستاذ عبد الكريم، طبعاً السؤال لفريق الأصالة والمعاصرة.

تحديث القطاعات إلى إصدار على الأقل مرسوم خاص بهذه الدرجتين، ولكن توقف هذا الحوار، وكأننا نحس أن الحوار توقف لأنه يدرس الآثار المالية قبل أن يدرس مجموعة من الأشياء الأخرى.

لهذا، السيد الوزير، نقول هناك غرابة في التعامل مع الموظفين، نجد نفس الموظف مثلا في نفس الوزارة واحد يرقى بالشهادة، والآخر لا يرقى، نجد مثلا فئات مهندسي التطبيق كلهم كنسوى الوضعية وكتبتي خمسة عالتين، نجد أن هناك مكلفون بالدروس يرقون جميعهم، ولكن كخليو واحد 100 ولا 90 ما كترقاش لأنها خرجت للتقاعد، ولكن في الوقت اللي كان فيه المرسوم كيتصوب كانوا في طور الإنجاز.

السيد الوزير،

لا بد من تجميع هذه الأنظمة الأساسية، لا بد أن تجمع، ولا بد أن نحارب الفتوية، لأن الفتوية هي نتيجة من نتائج سنوات الرصاص الاجتماعي، وقد خلقت لمحاربة أو لخلق فتن بين الموظفين، هذه فئة تستفيد وتلك لا تستفيد، إذن هذا المنطق لم يعد مقبولا الآن في دولة الحق والقانون، وفي دولة اللي عندو شي حاجة ياخذها، لا بد من تسيير المسارات ومن فتح المجالات أمام الذين درسوا أو يستحقون الترقية. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

لا بد للسيدة المستشارة أن تلتزم بالوقت، شكرا.

السيد الوزير، تفضلوا، الكلمة لكم.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة،

فعلا كين مشكل ديال الفتوية، أنا متفق معك ملي كنتقولوا كين مشكل ديال الفتوية، وهاذ المشكل ديال الفتوية هو اللي كيخلق المشاكل، لأن النهار اللي كنتحل واحد المشكل مع واحد الفئة معينة كنتلقى عاود خصك تدوز للفئات الأخرى، علما أن الآن كين ما يقرب أو ما يفوت 41 فئة أو نظام أساسي مختلف.

إذن يعني تدبير هذه الأنظمة الأساسية كلها بصفة شمولية وبصفة منطقية ويانصاف صعب جدا في هذه الظروف. إذن لهذا انطلاقا من هاذ الوضعية اللي قمنا بواحد الخطوة اللي نحو المراجعة الشاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية لماوكة يعني كل هاذ المستجدات ولوضع منطق الذي يجب أن ينضبط به الجميع، والذي سيمكن حتى من الإدارة العمومية وحتى الخدمات العمومية من الارتقاء بها، وتعزيز هاذ العلاقة ما بين الإدارة والمواطن، وهاذ الثقة ما بين المواطن، وجعل الموظف والموظفة تشتغل بكل ارتياح لأنها تحس أو يحس بأن وضعيتها أو وضعيتهم هي منصفة مقارنة

العمومية.

إذن فيما يخص الملف المطالب لهيئة المتصرفين، فهو فعلا يتضمن مجموعة من المطالب، والتي هي الآن في طور الدراسة من قبل الوزارة، وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، وهذه المطالب توصلت بها الوزارة على إثر لقاء مع أطر الوزارة خلال شهر مارس الماضي.

أريد فقط التذكير أن هذه الهيئة تم وضع نظام أساسي جديد بتاريخ 29 أكتوبر 2010 لهيئة المتصرفين بطبيعة الحال، والهدف هو تامين عمل هذه الفئة من خلال وضع عدة إجراءات وتطبيق عدة إجراءات كتوحيد قواعد الترقى، تجميع الدرجات النظامية، توصيف المهام والاختصاصات، تحصيل الهيئة بغاية تحقيق الاحترافية والمهنية، إحداث منصب متصرف عام، والذي استفاد منه برسم السنة الماضية 10 متصرفين من الدرجة الأولى.

وكذلك ابغيت نذكر أنه في إطار اتفاق 26 أبريل على غرار باقي موظفي الدولة، تم الرفع من الأجور بـ 600 درهم، والرفع من نسبة الحخيص من 28% إلى 33% سنة 2012، والاستفادة من الترقى عن طريق كذلك الاختيار.

مع ذلك، طرحت هذه الهيئة أو فئة المتصرفين - كما قلت - عدد من المطالب، وهذا حقهم باش يوضعوا هاذ المطالب، هي مطالب اللي الحكومة كحكومة يتم دراستها بكل جدية، وبطبيعة الحال أبواب الحوار وأبواب الوزارة هي مفتوحة للحوار مع هذه الفئة لدراسة هذه السبل، وجود حلول ملائمة، بطبيعة الحال في ظل الظرفية الاقتصادية التي تعيشها بلادنا وكذلك عبر اعتماد واحد المقاربة اللي هي شمولية.

راه عاد قبل يعني في السؤال اللي فيما قبل كان هناك مشكل ديال الفتوية، وهاذ الفتوية ملي كمشيو في الفتوية كتحلوا واحد المشكل بالنسبة لفئة معينة وكنخلقوا مشاكل بالنسبة لفئات أخرى، احنا الآن منخرطين في واحد المنهجية التي هي شمولية باش نحلوا المشاكل يعني كل الفئات والمشاكل اللي كتنطرح لهم يعني لهم كاملين بنفس الوتيرة وبنفس العمق.

إذن اللي بغيت نأكد عليه وهو الحكومة يعني تلتزم بفتح الحوار مع هذه الفئة، وملتزم كذلك بالتطرق في أقرب وقت لهذه المشاكل ليعني وجود الحلول الملائمة لهذه المشاكل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد المعقبين عن جواب السيد الوزير للفريق الفيدرالي، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد العربي حشي:

شكرا السيد الرئيس.

كنسجلو بإيجابية التزام السيد الوزير بدراسة هاذ الملف، لكن نتمنى أن

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

طبعاً بمرجعيتنا النقابية، لأن السؤال عندو وحدة، وحدة السؤال والمرجعية واحدة وهي المرجعية النقابية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تحوض هيئة المتصرفين أشكال احتجاجية واضرابات متكررة ضد كل أشكال التمييز التي تستهدفهم من قبل الحكومة وقطاعاتها المعنية وسياسة الكيل بمكيالين في التعامل الحكومي مع القضايا المهنية والمطالب الاجتماعية والمادية لهذه الشريحة من أطر الدولة، رغم الدعوات المتكررة للحكومة الرامية إلى إرساء آليات الحوار والتشاور وإعادة النظر في سياسة تعميق الفوارق الأجرية الاعتبارية بينها وبين العديد من الفئات المشابهة داخل المنظومة الإدارية.

أمام هذا الوضع غير المقبول الذي تعيشه هذه الفئة، نساءلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير والإجراءات التي ينبغي اتخاذها من أجل رفع الحيف عليها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤالين معا في حدود 6 دقائق، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

بداية أتوجه بخالص الشكر للسادة المستشارون المحترمون من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية ومن فريق الأصالة والمعاصرة على طرحهم لهذا السؤال الذي هو مهم جدا.

في البداية، أود أن أؤكد على أن الحكومة واعية بالدور الهام للمتصرفين داخل الإدارة العمومية والقطاع العام، والدور كذلك الذي نضطلع به لهذه الفئة من أجل تطوير الإدارة، نظرا للطاقات والقدرات التي تمثلها، وفي تحسين جودة الخدمات للمواطنين، والمساهمة في التخطيط وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

إذن من هذا المنطلق، فالحكومة حريصة كل الحرص على اتخاذ كل التدابير الكفيلة بالارتقاء بمكانة هذه الفئة وتأمين وظيفتها داخل الإدارة

يتم الملف في وقت قصير وليس طويلا. كذلك نحن كفريق فيدرالي ومركزية نقابية، الفيدرالية الديمقراطية للشغل، نريد القطع مع إرساء نوع من التراتبية غير المبررة داخل الهمم الإداري، سواء على مستوى نفس التكوين، ونفس المهام ونفس الشواهد العلمية، وبالتالي هناك فئات لها نفس هاته المستويات لكنها تعاني من الفوارق الأجرية ومن الفوارق الاعتبارية ومن الفوارق في مجال إسناد المسؤولية.

وعندما نطرح مشكل الفتوية، فأعتقد أن حل مشكل المتصرفين سيساهم في التخفيف من حمل مشكل الفتوية، خصوصا وأن المواطنين سواسية أمام القانون بحكم مقتضيات الدستورية الجديدة وبحكم المواثيق الدولية ذات الصلة.

لذلك، نحن من هذا المنبر، ندعو الوزارة، وندعو السيد رئيس الحكومة أن يباشر الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية، لأن الحوار الاجتماعي خلال الأزمة هو عنصر حيوي لإقرار السلم الاجتماعي، ونحن نعتبر الملف الاجتماعي غير قابل لا للتمهيش ولا للتأجيل ولا للتأويل ولا للالتفاف.

لذلك، نحن من هذا المنبر، ندعو الوزارة، وندعو السيد رئيس الحكومة أن يباشر الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية، لأن الحوار الاجتماعي خلال الأزمة هو عنصر حيوي لإقرار السلم الاجتماعي، ونحن نعتبر الملف الاجتماعي غير قابل لا للتمهيش ولا للتأجيل ولا للتأويل ولا للالتفاف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لثاني معقب من فريق الأصالة والمعاصرة في دقيقتين، تفضلوا السي عبد الكريم.

المستشار السيد عبد الكريم بومر:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السيد الوزير، يجب أن نتفق على أننا نتحدث عن فئة معينة، وهي النخبة، لما نتحدث عن الموظفين، المتصرفين في الإدارة يعني هاذي راه النخبة والعصب ديال الإدارة.

هاذ السؤال، السيد الوزير، تطرح عليكم في مجلس النواب من فريق الأصالة والمعاصرة، وكانت الإجابة ديالكم، نحن لا نحاسب النوايا، نحن نتحدث عن الواقع، الجواب ديالكم جا عليه رد فعل ديال الهيئة، الاتحاد الوطني ديال المتصرفين وأصدر بيان، بيان يشير على أن هاذ الناس بناء على أنهم نخبة يطالبون بالشيء الأول هو فتح الحوار.

اتما قلتو أنكم كنتحاوروهم، رد الفعل بأنكم ما فتحتوش الحوار، كل ما هو أنه كانت هناك لقاءات غير رسمية، أنه لم يتم استدعاؤهم بشكل رسمي، لأنه لم يتم التعامل معهم كقيمة مضافة، كقوة اقتراحية، يعني أن ملي كنتحاوروا مع هاذ الناس كنتقاوهم بأنهم ليسو أناس صداميين، هما فئة ديال الموظفين، العصب ديال الإدارة، كما قال زميلي يحسون بجيف لأن هناك فتوية، كما تحدثوا عليها، وهما كانوا دائما الضحايا ديال الفتوية، لأن ملي

كتقارنهم بالمهندسين وبفئات أخرى أول شيء، لأن أول حسنة ممكن تدير هو فتح الحوار، لأن الحوار هو 50% من الحل.

مسألة الأخرى وهي تظهر أيضا حسن النية عند الحكومة، أشغال المناظرة الوطنية، اعلاش ما يتمش استدعاؤهم، ربما يكونوا قوة اقتراحية، لأنه كما قلت لك هما اللي كيسيروا الإدارة، غير من باب إبداء حسن النية، التعامل مع هاذ الناس في إطار البحث عن الحل، راه ملي كسندو البيان تنخيلو المجال للتأويلات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيبات السيدين المستشارين.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

فعلا كاين بعض المشاكل التي هي تراكت منذ سنين، ومن طبيعة الحال صعب جدا وجود الحلول لكل هذه المشاكل في ظرف وجيز، خاصة وأن يعني هاذ العلاقات هي علاقات أو هاذ التأطير ديال هاذ الفئات بالنسبة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية والمراسيم، إلى آخره، اللي كناطر هاذ الفئات أو هاذ الهيئات، هي بفعل تراكات ولدينا تصور، الذي نريد أن تناقشه في إطار إصلاح النظام الأساسي للوظيفة العمومية اللي غادي يمكننا ندخلو لواحد المرحلة جديدة بواحد النفس جديد، اللي غادي يمكننا باش نتجاوزو كل هاذ المشاكل.

لأن في كل هيئة كاين واحد العدد ديال المشاكل، وكاين واحد العدد ديال المطالب اللي غالبا ما يكونش واحد الالتقائية ما بين هاذ المطالب، واللي خاص عاود نراعيو فيها هاذ التوازن مع متطلبات التدبير الحديث للإدارة العمومية من أجل جعل هاذ الإدارة في خدمة المواطن.

إذن خاص هاذ المقاربة اللي تكون شمولية، خصنا تناقشوها ونتمتعو فيها باش يكون عندنا واحد النظام أساسي اللي كيتجاوز، واللي كيتفادى كل هاذ المشاكل اللي هي تراكت منذ سنين، علما أن النظام الأساسي أحدث سنة 58، ورغم كل التعديلات التي تمت، كتبقى تعديلات اللي هي جزئية واللي ما مستش الجوهر.

إذن في هاذ الصدد ابغيت نقول وبغيت نركز على أن الحكومة تتشبث بالحوار مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلا. والمناظرة الوطنية اللي تمت الأسبوع الماضي، هي كذلك كانت فرصة للحوار حول المشاكل التي طرحت، الحوار مع النقابات، مع الفرقاء الاجتماعيين، والحوار كذلك مع كل الفرقاء الذين يهتمون بهذا الموضوع.

ثانيا، فيما يخص المهنة ديال الوظيفة العمومية، أظن باش نتجاوزو هاذ

ناخذو اشوية الوقت باش ندرسو هذاك الملف، من طبيعة الحال باش ملي نجلسو يكون عندنا أفكار، اللي تكون هي مدروسة ويكون نقاش جاد وحوار مثمر.

وأخيرا، بالنسبة لاستدعاء هذه الفئات، أظن أن لما استدعينا المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، لما استدعينا النقابات الخمس الأكثر تمثيلا، كل هذه الفئات هي ممثلة داخل هاذ الفرقاء الاجتماعيين، وبالتالي لما نتكلم مع النقابات الخمس الأكثر تمثيلا، فيهم المتصرفين، فيهم المهندسين، فيهم البيطرة، يعني كين واحد الشمولية في التعامل مع هذه الفئات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم، كما نشكر جميع من ساهم في إنجاح أشغال هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

المشكل ديال الفتوية خصنا نمشيو في منطق الوظائف والكفاءات، كيف الوظائف والكفاءات؟ يعني لكل وظيفة خاص يكون عندها واحد الأجر ديالها كيفا كانت الشهادات ديال الشخص الذي يشتغل داخل هذه الوظيفة، وهذا هو النقاش اللي خص يكون عندنا، لأن إلى امشينا... وهذا هو اللي غادي يمكن من الوظيفة العمومية تكون أكثر مهنية، وهذا هو اللي غادي يمكن من تقليص الفوارق ما بين الفئات. لأن لا يعقل أن بالنسبة لوظيفة ما فيها شخصين يعملان في نفس الوظيفة ولهم أجرين مختلفين تماما، وبعض المرات يعني واحداً (le coefficient) غادي من واحد لجوج، إذن كين بعض المشاكل التي هي تطرح.

نقطة أخرى، بالنسبة لفتح الحوار، هي فعلا الحوار منفتح مع وزارة الوظيفة العمومية، كان هناك لقاءين في شهر مارس وفي شهر أبريل، ولكن يعني هذاك اللقاءين كان لتسليم المطالب أو الملف المطلي، ولكن لا بد باش